المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

النخب دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب والتنمية السياسية في المغرب العربي بعد الإستقلال

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

من إعداد الطالب :

- يوسف شيحة

تحت إشراف :

- د. نعيم زايدي

لجنة المناقشة :

- **فرشولي فاطمة الزهراء.....رئيسة**
- **بن سليمان عمر.....مناقشا**
- **زايدي نعيم.....مشرفا**

2017-2016

إهداء:

- إلى الوالدين العزيزين
- إلى كل أفراد العائلة الكريمة
- إلى كل الأهل والأقارب
- إلى كل الأصدقاء
- إلى كل أبناء بلدي الغالي الجزائر

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " زايدي نعيم " على هذا العمل من خلال النصائح والتوجيهات التي أفادني بها لإنجاز هذا البحث

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل طاقم المدرسة الوطنية العليا وخاصة منهم الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم وإرشاداتهم

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع عن قريب وعن بعيد.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة النخبة وعملية التنمية السياسية من الظواهر التي شهدت تطورا في المغرب العربي بعد الاستقلال، نظرا لما قامت به من أدوار داخل النظام السياسي، والبنية الاجتماعية ككل، بهدف إقامة مشروع الدولة الوطنية، والوحدة المغاربية ككل، حسب تنظيم وتوجهات كل نخبة، محاولة في ذلك فرض أيديولوجيتها، من أجل الوصول إلى السلطة، أو البقاء على سدة الحكم إذا كانت النخبة حاكمة، أو إذا كانت متحكمة في صناعة القرار، وشهدت عملية التنمية السياسية في منطقة المغرب العربي عدة إصلاحات، من طرف القيادة، بدعوى خلق التحول الديمقراطي، وإشراك الفواعل الأخرى في العملية السياسية، وهو ما سنعرفه في دراستنا لكل من تونس والجزائر والمغرب، ومعرفة واقع النخب والتنمية السياسية في هذه الدول .

خاصة وأن النخب في هذه الدول تستمد وجودها من خلال نضالها المشترك ضد الإمبريالية الفرنسية أين تشكل في البداية ما يسمى بالحركات الوطنية، وبعدها تشكلت أحزاب وطنية، استطاعت أن تلف الجماهير حولها، لتصبح هي الأداة الفاعلة في الحكم، بعد الاستقلال، مما جعل النخب الأخرى تبحث عن السبل لإشراكها في السلطة، وفي مشروع الدولة، هذا ما أدى إلى صراعات واختلافات حول من يتحكم في السلطة وبالتالي التحكم في صناعة القرار، وتوجيه وتحقيق التنمية السياسية.

-أهمية الموضوع :

إن اختيار موضوع النخبة والتنمية السياسية في المغرب العربي بعد الاستقلال، يعود بالدرجة الأولى إلى حقيقة المشهد السياسي اليوم في هذه المنطقة، خاصة في ظل تعدد النخب التي عجزت عن تحقيق تنمية سياسية تتماشى ومتطلبات الشعوب، نظرا للواقع السياسي الذي يشوبه الصراع، ونظرا لسيطرة النخب الحاكمة، والتي استطاعت أن تمرر مشروع الدولة وفق متطلباتها وغاياتها.

بالإضافة إلى معرفة قوة ونفوذ النخب الحاكمة خاصة في الجزائر والمغرب والتي استطاعت

أن تحافظ على بقاء النظام السياسي منذ الاستقلال إلى اليوم.

-الأهمية العلمية :

تعتبرا ظاهرتي النخب والتنمية السياسية من المواضيع الجوهرية والهامة في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، وهما يندرجان في صميم العلوم السياسية التي تبحث عن أسباب هاذين الظاهرتين، بهدف تقديم إجابات ونتائج علمية، عن طريق اعتماد مناهج ومقاربات علمية للوصول إلى فهم وتفسير وتحليل ظاهرتي النخبة والتنمية السياسية في المغرب العربي ككل، ولإجراء دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتوضيح أوجه الشبه والاختلاف.

2-الأهمية العملية:

تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل دور النخب السياسية في عملية التنمية السياسية، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم بعض جوانب الأنظمة السياسية في المغرب العربي، ويطمح للوصول إلى بعض التصورات لتفعيل دور النخب في التنمية السياسية في المغرب العربي، وتحقيق التكامل المغاربي.

- أدبيات الدراسة :

كتاب "الصفوة والمجتمع " ل : بوتومور (ترجمة محمد الجوهري وآخرون)

حيث تناول فيه الباحث الإطار النظري لمفهوم النخبة من مختلف الزوايا والمدارس الفكرية، كما تطرق فيه إلى مسألة دوران النخبة، بالإضافة إلى تطرقه لمفهومي الطبقة الحاكمة، ونخبة السلطة، وساعدنا هذا الكتاب على ضبط الإطار النظري الذي استعملناه في هذه الدراسة.

ويعتبر هذا المرجع من أهم الكتب حول النخبة، وهذا لتطرقه للنخبة في الدول التي هي في طور النمو بين التقليد والتجديد.

-الإشكالية :

نسعى من خلال هذا الموضوع التعرف على الدور الذي قامت به النخب في عملية التنمية السياسية في المغرب العربي، ومن هنا نطرح مشكلة البحث التالية :

كيف ساهمت النخب المغاربية في عملية التنمية السياسية في المغرب العربي بعد الاستقلال؟

وقد تفرعت عن هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

-ماهي النخبة ؟ وماهي التنمية السياسية ؟

-كيف تطورت النخب السياسية في المغرب العربي بعد الاستقلال ؟

-هل ساهمت النخبة السياسية في تحقيق تنمية سياسية موحدة في المغرب العربي ؟

-حدود المشكلة :

في دراستنا هذه سوف ينصب اهتمامنا على ثلاث وحدات، تتمثل في كل من تونس والجزائر والمغرب، مع التركيز في الأخير على الجزائر والمغرب من خلال دراسة مقارنة بينهما، فيما يتعلق بالنخبة والتنمية السياسية، هذا عن الإطار المكاني، أما عن الإطار الزماني، فيمثل مرحلة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

وخصصنا مبحثا تطرقنا فيه لخصوصيات المغرب العربي، من خلال معرفة التاريخ المشترك الذي ميز سكان المغرب العربي، من خلال الخصائص السياسية والاقتصادية، والثقافية.

الفرضيات:

وللإجابة عن المشكلة البحثية للموضوع محل الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

-كلما كانت النخب السياسية فاعلة كلما نجحت عملية التنمية السياسية.

-ضعف الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة يؤدي الى فشل عملية التنمية السياسية.

-كلما ضعف أداء النخبة السياسية ضعف أداء النظام السياسي.

- خلق التوازن بين النخب السياسية داخل النظام السياسي يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية.

-مناهج الدراسة وتطبيقاتها:

لقد تم اختيار المناهج و الاقترابات المعتمدة في هذه الدراسة، بناء على الإطار العام للنظرية التي وظفناها لتحليل وفهم دور النخبة في عملية التنمية السياسية في المغرب العربي، وتتمثل هذه المناهج و الاقترابات فيما يلي :

1-المنهج الوصفي:

يدرس هذا المنهج الظواهر في الوقت الحاضر ومعرفة خصائصها، ويصف العلاقات

المتداخلة بين الظواهر محاولا استقراء المستقبل.

كما يختص هذا المنهج بمتابعة وملاحظة الظواهر بالاعتماد على معلومات كمية أونوعية في فترة زمنية معينة، أو من خلال فترات مختلفة بغرض التعرف على شتى جوانب الظاهرة، وعلاقتها بغيرها من الظواهر المحيطة بها.

2- المنهج المقارن :

اعتمدنا على هذا المنهج لأنه يوفر للباحث مجموعة من الأدوات التي تساعده في فهم الظاهرة محل الدراسة، من خلال مقارنة مراحل تطورها، ومقارنة مختلف أدوار الفواعل المؤثرين فيها خلال تلك المراحل، ويقوم هذا المنهج على ضرورة تحديد التلازم في وقوع الحوادث، وتقاربها الزماني والمكاني، والمقارنة بين شدة الظاهرة وشدة آثارها مع مرور الوقت، وقمنا بدراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب من خلال الموضوع محل الدراسة.

كما يمتاز هذا المنهج بعدم الجمود في طرق وأساليب المقارنة بما يتيح للباحث مجالا أوسع لاستخلاص النتائج.

إضافة إلى أنه يقارن بين شدة الظاهرة وشدة آثارها مع مرور الوقت.

3- منهج تحليل المضمون :

ساعدنا هذا المنهج على معرفة الشخصيات وتصوراتها وقيمها، وذلك من خلال دراسة محتويات خطبها، وتصريحاتها، مثل استعمالنا لنص الإصلاحات الدستورية التي دعا إليها الملك المغربي" الحسن الثاني "، والرئيس التونسي " زين العابدين بن علي ".

كما يفيد هذا المنهج في تحقيق الدقة والضبط في مواجهة كثرة المواد موضع التحليل وتنوعها إلى الدرجة التي يصعب السيطرة عليها بدون استخدام إجراءات التحليل الكمي، كما يفيد في معرفة الميول المختلفة.

4/ اقتراب النخبة:

ولقد اعتمدنا على هذا الاقتراب لأنه يركز على سلوك عدد محدود من صناع القرار، وليس على مؤسسات الحكم، كما أنه يبرز نفوذ وتأثير مجموعة واحدة بعينها وهم صناع القرار.

بالإضافة إلى أن هذا الاقتراب ينطلق من فكرة أساسية مفادها أن المجتمع ينقسم إلى جزأين، النخبة الحاكمة التي تمثل الأقلية ولكنها تملك كل النفوذ والقوة، والمجتمع الذي يمثل الأغلبية، لكنه خاضع لنفوذ وقوة النخبة.

وهذا الاقتراب ساعدنا على التعرف على سير النخبة السياسية في الجزائر، من خلال الصراع. السلطوي متعدد الأشكال والأبعاد الذي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الخطة المعتمدة:

تناولنا هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للنخبة والتنمية السياسية، وشمل ثلاثة مباحث، تمثل الأول في مفهوم النخبة واعتمدنا فيه على نظرية النخبة بمختلف اتجاهاتها، ثم المبحث الثاني أين تطرقنا إلى أنواع النخب من خلال نظرة أبرز الباحثين والمفكرين، ثم المبحث الثالث أين تعرفنا فيه على مفهوم التنمية السياسية عبر علاقتها بمختلف المواضيع، والمداخل المنهجية فيها، لنختمه بمقومات التنمية السياسية.

وبعدها انتقلنا إلى الفصل الثاني أين تطرقنا إلى خصوصيات المغرب العربي السياسية والاقتصادية والثقافية، وكيف ظهرت فكرة اتحاد المغرب العربي، وبعدها سلطنا الضوء على النخب وواقع التنمية السياسية من خلال ثلاث وحدات باعتبارها المؤسسة لفكرة اتحاد المغرب العربي، وهي كل من تونس والجزائر والمغرب، من خلال المبحثين الثاني والثالث.

أما الفصل الثالث فجعلناه للمقارنة بين الجزائر والمغرب من خلال دور النخب في التنمية السياسية أين تعرفنا على أوجه الشبه والاختلاف، من خلال علاقة النخب بالسلطة في المبحث الأول،

ومقومات التنمية السياسية في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا إلى دور النخب في التكامل المغاربي.

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للنخبة والتنمية السياسية

المبحث الأول: مفهوم النخبة

المبحث الثاني: أنواع النخبة

المبحث الثالث: مفهوم التنمية السياسية ومقوماتها

الفصل الثاني: النخبة والتنمية السياسية في المغرب العربي

المبحث الأول: خصوصيات المغرب العربي

المبحث الثاني: النخبة في المغرب العربي

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية في المغرب العربي

الفصل الثالث: النخبة والتنمية السياسية مقارنة بين الجزائر والمغرب

المبحث الأول: علاقة النخبة بالنظام السياسي

المبحث الثاني: مقومات التنمية السياسية

المبحث الثالث : دور النخب في التكامل المغاربي

خاتمة

الفصل الأول:

الإطار النظري للنخبة والتنمية

مدخل تمهيدي للفصل الأول:

سنحاول في هذا الفصل إلقاء النظريات التي فسرت ظاهرتي النخبة والتنمية والنخبة السياسية، من خلال المفاهيم التي تطرقت إليها، وسيكون تركيزنا على نظرية النخبة من خلال اتجاهاتها الأربعة، والتي تتمثل في الاتجاه النفسي، والاتجاه التنظيمي، والاقتصادي المؤسسي، والنظامي، بالإضافة إلى التطرق إلى أنواع النخب، وفي الأخير مفهوم التنمية السياسية بمعرفة الموضوعات التي لها علاقة بها، والمداخل المنهجية التي فسرتها، ثم في الأخير نتعرض لمقومات التنمية السياسية.

المبحث الأول: مفهوم النخبة

يعتبر موضوع النخبة من المواضيع المهمة في علم الاجتماع السياسي، التي لقت استحسانا من طرف العديد من المفكرين والعلماء الاجتماعيين، الذين اختلفوا في إعطاء مفهوم موحد للنخبة، نظرا لاختلاف بيئاتهم، واختلاف مطلقاتهم الفكرية، هذا وسنحاول إعطاء تعاريف موجزة للنخبه.

أولا: التأصيل اللغوي والتاريخي للنخبة

ا-التأصيل اللغوي:

النخبة لغة هي المختار من الشيء ومن جماعة المنتخبين والمنتقين من الناس. وترادف كلمة نخبة في اللغة العربية "صفوة " أما في اللغات الأجنبية يشتق لفظélite من اللفظ اللاتيني من eligere اي اختيار الشيء وتعني الجزء المختار، وبوجه عام يشير مصطلح (Elite) في اللغة الإنجليزية إلى جماعة أو جزء منها اختير أو نظر عليه انه الأفضل والأكثر نفوذا وقدرة.

في حين أن النخبة في القواميس الفرنسية تشير الى الأشخاص والجماعات التي تتوفر لهم إمكانية امتلاك القوة أوالتأثير للمشاركة في صناعة تاريخ جماعة معينة، عبر وسائل وسبل وطرائق عديدة كاتخاذ القرارات، أو اقتراح الأفكار وإبداء المشاعر.

ب-التأصيل التاريخي لمفهوم النخبة:

إن استخدام مصطلح النخبة يرجع الى القرن السابع عشر فاستخدم في البداية لوصف سلع ذات تفوق معين، ثم انتقل ليشمل فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة، أو الطبقة العليا من النبلاء .

ويرجع بوتومور كلمة النخبة الى سنة 1923 والتي كانت تطلق على فئات جماعية معينة. وهناك من يرى أن استخدام مصطلح النخبة انتشر بشكل أساسي من خلال كتابات باريتو سنة 1930.

كما أن الصفوة أصبحت من المصطلحات المعتمدة في التحليل السياسي والاجتماعي منذ القرن 19. هذا ما ابرزته الدراسات فيما يخص تحديد دور الأجهزة البيرقراطيه في عملية اتخاذ القرارات السياسية[1]

ثانيا: التأصيل النظري لمفهوم النخبة:

هناك تعاريف عديدة لمفهوم النخبة، ولعل من أهمها ما يلي:

-يعرف بوتومور النخبة على أنها: " عبارة عن جماعات وظيفية ومهنية بصورة أساسية، تمتع بمكانة اجتماعية عالية من المجتمع ".

وكنا أشرنا من خلال التأصيل التاريخي للنخبة بالنسبة لبوتومور أنّ مفهوم النخبة ارتبط بوصف السلع ذات النوعية الممتازة في القرن 17، كما أن الفئات العليا للمجتمع تتمثل في بعض الوحدات العسكرية العليا، أو أصحاب المراتب العليا من النبالة.

-كما يعرف روبرت دال النخبة بأنها جماعة قليلة من الأفراد تحكم الأغلبية، ويختارون على ما سواهم من خلال التفضيلات المتعلقة بالمسائل السياسية الحيوية[2]

-كما أن هناك تعاريف لأصحاب نظرية النخبة، والتي جاءت كبديل لتصور ماركس من خلال الانتقادات الموجهة إليه من خلال رفضهم فكرة ان العامل الاقتصادي هو الذي يحدد بناء القوة

[1] د مولود زايد الطيب، علم **الاجتماع السياسي** (ليبيا، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى ،2007)، ص190.

[2] د مولود زايد الطيب ، مرجع سابق ، ص.190

في المجتمع، وأن الذي يتحكم في هذا المجال هو القائد السياسي بالنظر الى تحكمه في وسائل الإنتاج . ومن جملة هؤلاء المنظرين نجد كل من العالمان الايطاليان فلفريدو باريتو و جيتانو موسكا، والعالم روبرت ميشلز، إضافة إلى رايت ميلز وسيمون مارتن ليبست . وسنبين تعريفاتهم للنخبة من خلال الاتجاه النفسي والتنظيمي، والاقتصادي–الإداري، والمؤسسي.

1/ الاتجاه النفسي:

يرى فلفريدو باريتو أن قوة النخبة تتمثل في ميزاتها السيكولوجية، وإنها ليست نتاج قوى اقتصادية أو مهارات تنظيمية، وإنما تخضع لعوامل نفسية معينة، وهي ما أسماه "الخصائص الثابتة عبر التاريخ ". كما يرى أن الناس مختلفون في طبيعتهم، من حيث قواهم الفيزيولوجية أو ملكاتهم العقلية، أو تكوينهم النفسي، ومرجع ذلك كما يقول :" إلى ما يحملونه من رواسب التي من شأنها ان تحدد أنماط سلوكهم، والمجتمعات بالنسبة لهذه الرواسب تنقسم الى شريحتين منفصلتين شريحة عليا : تضم أولئك الذين يتمتعون بالملكات والمواهب الفطرية كافة الرواسب)المؤهلة للتفوق، ويطلق عليهم[1]صفوة المجتمع، هذه الصفوة تنقسم إلى قسمين :

أ–**الصفوة الحاكمة:** وتضم أولئك الذين يساهمون في تشكيل سياسات المجتمع[2]

ب–**الصفوة غير الحاكمة:** وهم الأشخاص الذين لا يتواجدون في مراكز القوة، ولا يمارسون السلطة السياسية بالرغم من إنهم يحملون نفس رواسب الصفوة الحاكمة.

شريحة دنيا: وهم شريحة " عديمي الصفوة"، وهم الذين يخضعون لسيطرة الصفوة الحاكمة، وغير الحاكمة والملاحظ في تحليل باريتو أنه ينقص من دور الجماهير، ويعتبرها غير مؤهلة والأفضل لها إن تكون بعيدة عما يجري داخل النخبة، وطريقة وصولها إلى سدة الحكم.

---

[1]د محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات ، و الأدوات**، (الجزائر : دار هومة ، ط4 ، 2002) ، ص ص 210، 211.

[2]Giovanni bu sino, « **Cahiers Vilerdo Pareto** », revue européenne d'histoire des sciences sociales, Genève, librairie Droz, 1964,P.95.

2/ الاتجاه التنظيمي عند موسكا وميشلز:

يعتبر موسكا إن النخبة لكي تشكل قوة لابد لها من قدرات تنظيمية كبيرة، وتماسك من أجل مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، تمنحها هذه القدرة التنظيمية العالية صياغة سياستها بشكل سريع، ومواجهة الأخطار الخارجية وبحكم قلة عددها وامتلاكها للقدرات التنظيمية، سهل تبادل المعلومات فيما بينها، ودخل أعضاؤها في علاقات متبادلة.

بسرعة فائقة هذا ما جعلها تصوغ سياستها بتفوق.[1]أما روبرت ميشلز الذي يعتبر تلميذا لموسكا الذي نادى بما يعرف بالقانون الحديدي للأوليجاركية، وهو قانون عام يسري على كافة المنظمات بما في ذلك الدولة، ورغم نظرته في البداية أن الديمقراطية مستحيلة التحقق على أرض الواقع نظرا لأن أي نظام ديمقراطي توجد به أقلية قوية اولجارشيه تحتكر اتخاذ القرارات المهمة في المجتمع. إلا انه عاد وقرر أن الديمقراطية تسمح بظهور عدد من الأحزاب على رأس كل منها أقلية، تقود الى تنافس حزبي يسمح للجماهير بأن تمارس قدرا من التأثير غير المباشر على الأحزاب، وبذلك فالديمقراطية عند ميشلز بقدر ما تقيد الاتجاه الأوليجاركي، إلا انها لا تستطيع تجنبه.[2]

3/ الاتجاه الاقتصادي الإداري:

من أصحاب هذا الاتجاه نجد برنهام الذي يربط بين مقولات الصفوة، والمقولات الماركسية بشأن الطبقة الحاكمة والتي يرى أنها تستمد قوتها من ملكيتها لوسائل الإنتاج، فان النخبة تفقد عندما تحل محلها قوة متحفزة جديدة فهومن خلال اتجاهه هذا يريد أن يوفق بين النظرية الماركسية حول الطبقة الحاكمة، وبين نظريات النخبة، حيث يعتبر أن النظريتين متكاملتين، وأبرز دراساته في هذا الجانب، كانت حول الثورة الإدارية المعلن عنها في الولايات المتحدة الامريكية بداية 1940، في كتابه بعنوان : "المدراء والثورة الإدارية " .

---

[1]–Puppo Alberto, « **Gaetano Mosca et la théorie de la classe politique : une pensée antidémocratique au service de la liberté** ».revue française d'histoires des idée politiques ,2005/2,N 22, 249.

[2] –هشام صاغور ، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية الواقع و الرهانات**. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص29.

فهو يرى أن الديمقراطية ليست بمعنى حكم الشعب، وانما هي بأيدي النخبة الإدارية، وأن المواطنين لهم حد أدنى في العملية السياسية[1].

4/ الاتجاه النظامي: رايت ميلز وبرنهام:

يشارك رايت ميلز برنهام في موقفه بأن بناء المكانة في النخبة ليس له علاقة بسيكولوجية الأفراد أعضاء النخبة، وانما من خلال بنائها الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، مستندا على أن مركز القوة يرتبط بتوزيع الأدوار الاجتماعية .وقد وظف ميلز في نظريته العلاقة القائمة بين الجماهير والديمقراطية السائدة، وتوصل الى نتيجة مفادها أن عملية اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الامريكية تتقاسمها ثلاث نخب، وهم رؤساء الشركات، والقادة السياسيون، والقادة العسكريون، سعيا منها الحصول على التأييد الشعب وقد اعتمد ميلز على أربعة مفاهيم للنخبة وهي كالتالي:

-النخبة تستند الى الهيكل الاجتماعي، من خلال القوة السياسية للنخبة من أجل مركزيتها داخل المؤسس لضرورة امتلاك النخب لأكبر قدر من القيم، سواء كانت ثروة أو نفوذا أو مركزا اجتماعيا.

النخبة هي عصبة من الأفراد متواجدة على قمة الهرم الاجتماعي، -تتميز بتماسكها بالنظر لوجود علاقات اجتماعية ووظيفية تسود بين هؤلاء الافراد النخبة هي مجموعة من الأفراد يتميزون بصفات معينة- [2].إما عن العلماء المسلمين فيعرفها "أبو نعيم" نعيم صاحب حلية الأولياء من منظور إسلامي مخالف للنظريات الغربية، ويسميها بالصفوة ويعرفها كما يلي :

" **الصفوة هم المتسمون بحسن المعرفة بالله، وحسن الطاعة له، وحسن الصبر على ما أمر الله به، هم الباذلون للفضل، الحاكمون بالعدل، المبادرون الى أداء الحقوق من غير تسويف، المعروفون بالطاعات من غير تطفيف، المتبعون لرسول الله والمقيمون لكتاب الله،**

[1]James Burnham, « **en France :l'import-export de la révolution managériale après 1945** »,revenue française de la science politique

[2]-هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص33.

الذين لا يفزعهم ذو سلطان غير الله، العافون عمن ظلمهم، المحسنون اليمن يسيء إليهم، المصونون عن الغرور برتبة الدنيا ".[1]

[1]–محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص207

المبحث الثاني: أنواع النخب:

تتعدد دراسة أنواع النخب حسب الزاوية التي يميل اليها كل باحث وعالم، فهناك من ينظر إليها أنها تنقسم إلى نخبة اقتصادية، ونخبة عسكرية، ونخبة ثقافية، كما أن هناك من ينظر إلى أن المجتمع الدولي يضم نخبة تمثل أقلية من الدول الصناعية المتقدمة والتي زيادة على تأثيرها السياسي والاستراتيجي، والإعلامي فإنها تتمتع بالمقدرة على توجيه وبناء شبكة العلاقات الدولية ، كما ان هناك من يميز بين ثلاثة أنواع من النخب الاستراتيجية، فهناك النخبة السياسية تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة، والنخبة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية وتعمل من أجل التكيف مع البيئة المحيطة بها، إضافة إلى نخبة المفكرين والمثقفين والفنانين والذين يسعون الى تحقيق الوحدة المعنوية والنفسية للجماعة .[1]

كما صنف نودل النخب إلى: اجتماعية، ومتخصصة، وحاكمة. والواقع يثبت أن الذي يمتلك عوامل القوة والتأثير هو الذي يحق له ان يكون نخبة يحق لها تولي مقاليد الأمور بالشكل والتوقيت المناسبين.[2]

وسنتطرق من خلال دراستنا هذه إلى خمسة أنواع من النخبة:

أولا: النخبة العسكرية:

من خلال الدور الهام والبارز الذي لعبه العسكريون من خلال تشكيلهم لتاريخ مجتمعاتهم، وتوجيه الأمور السياسية، برز ظهور النخبة العسكرية لتفرض نفسها كبديل للنخبة الحاكمة خاصة في دول العالم الثالث.

من المنظرين في مجال النخبة العسكرية نجد جوردن كرج الذي درس الجوانب تأثير الجوانب السياسية للجيش النمساوي على السياسة الخارجية.

كما رأى فاينر من خلال مؤلفه ان التراث المتعلق بالصفوات العسكرية أخذ يتزايد نموه في البلدان النامية منذ عقد الستينيات.

---

[1]–محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص ص209، 210.

[2]–هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص35.

كما حاول موريس جونوفيتز تقديم صورة اجتماعية سياسية يبين فيها أثر الثقافة السياسية والقيم المهنية المرتبطة بهذه الثقافة من اجل بناء الخدمة العسكرية واتجاهات الجنود.

ورأى بوتومور أن تأثير النخبة العسكرية في المجتمعات النامية يفوق تأثير المثقفين.

ويرى برهان غليون أن النخبة المثقفة عبارة عن تيار رئيسي يوحد نظرة الأفراد ورؤيتهم للعالم، من خلال فكرهم وتطلعاتهم، ومن خلال مدى تصورهم للمهام والأجندة التاريخية بعمومها.

وبهذا المعنى تشكل النخبة المثقفة جزء من بناء النظام الاجتماعي والسياسي، وهو بهذا ينفي مفهوم النخبة المثقفة من خلال الاستخدام العام والشائع المتداول في أنه مجموعة من المثقفين والمبدعين والمؤثرين.

ثانيا: نخبة المثقفين:

إن الحديث عن النخبة المثقفة، هو حديث عن فئة تضم العلماء والفلاسفة والمفكرين الدينيين والمنظرين ، والفنانين والمؤلفين ، كما يجب أن نعرف أن هناك صعوبات عديدة تواجه دراسة النخبة المثقفة، وهي غالبا ما اختلطت بما يعرف الأنتلجنسيا[1].

وقد ارتبط هذا المصطلح أثناء ظهوره لأول مرة في روسيا خلال القرن 19م، بالمشتغلين بالمهن الفنية العليا، وساعد هم في ذلك مدى تلقيهم تعليما جامعيا يليق بهم. ثم اتسع مدلوله ليشمل الذين ينخرطون في مهن غير يدوية. ففي المجتمعات الغربية يشير مصطلح الأنتلجنسيا إلى صفوة تتكون من الكتاب وذوي الثقافات الراقية، تتمتع بالاستقلالية، ويكون لها بعض التأثير الاجتماعي والسياسي. وما يميز الأنتلجنسيا في المجتمعات الغربية على المجتمعات النامية، هو أن هذه الأخيرة لا تنموا فيها الصفوة المثقفة الحديثة بنمو المجتمع ككل، وإنما هي من يراها صفوة جاءت كاستجابة لقوى خارجية، من خلال تقليدها للمجتمع الغربي، وذلك من أجل اكتسابها مهارات تستطيع من خلالها التنافس مع الغربيين في المجالين الاقتصادي والعسكري، أما الأنتلجنسيا في المجتمعات الغربية فهي تنموا مع المجتمع ككل.

ويرى برهان غليون أن النخبة المثقفة عبارة عن تيار رئيسي يوحد نظرة الأفراد ورؤيتهم للعالم،

[1]- هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص ص (36، 38).

من خلال فكرهم وتطلعاتهم، ومن خلال مدى تصورهم للمهام والأجندة التاريخية بعمومها.

وبهذا المعنى تشكل النخبة المثقفة جزء من بناء النظام الاجتماعي والسياسي، وهو بهذا ينفي مفهوم النخبة المثقفة من خلال الاستخدام العام والشائع المتداول في انه مجموعة من المثقفين والمبدعين والمؤثرين.[1]

تشتهر النخبة المثقفة في انتقادها لنظام الحكم، ففي فرنسا مثلا عرفت النخبة المثقفة كيف تتزعم لواء المعارضة على السلطة والكنيسة.

ويرى شلز أن المجتمع الصناعي أنتج مثقفا عصريا يتسم بالإدارة البيروقراطية الرشيدة في الدولة، اوفي الحياة الاقتصادية والنظام التعليمي المكثف الذي تقوم به الجامعات، وان دور المثقفين يقوى من خلال التطور الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية في الدول النامية .وذلك نتيجة التوسع في مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجيا والشركات والأبحاث العلمية .[2]

ثالثا : النخبة البيروقراطية :

وتتمثل في كل من رجال الخدمة المدنية، المديرون التنفيذيون، موظفو الحكومة، مديرو الصناعات والمشروعات، وهي رغم أهميتها البالغة في المجتمع، ومهما كان نفوذها متزايدا، فإنها تخضع لرقابة السلطة السياسية المباشرة، بالرغم من أنها تمثل جهاز تحكم في الدول النامية لا جهاز إدارة.[3]

ويرى برنهام أن سيطرة البيروقراطية، تمثل صورة من السيطرة الإدارية، خاصة من خلال الوعي الذي بدأ من المديرين من خلال التمكين لإيديولوجية إدارية وتغليبها على الأيديولوجية الفردية للرأسمالية، وهو ما جعلهم واعون بمصالحهم الجماعية في صراعهم من أجل القوة، ومدى اكتسابهم قوة تشكيل النسق الاجتماعي ككل.[4]

يرى ماكس فيبر انه في حالة عدم وجود القيادة السياسية فحينها يتولى الموظفون توجيه دقة

---

[1]–برهان غليون ، **في النخبة و الشعب** ، (سوريا : دار بترا للنشر و التوزيع ، 2010) ، ص 29.

[2] –هشام صاغور ، مرجع سابق، ص38.

[3] –هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص 40.

[4] –بوتومور ، مرجع سابق ، ص94.

الأمور، وتصبح النخبة البيروقراطية نخبة حاكمة واقعيا . [1]

هذا ويعتبر برنهام مسيطرة البيروقراطية، صورة من صور السيطرة الإدارية وتكمن أهمية البيروقراطية في أنها تحتكر مخرجات النظام السياسي من حيث تنفيذ القوانين والسياسات والقرارات، فهي تلعب دورا محوريا في عملية الاتصال السياسي، نظرا لاحتكارها للمعلومات حول المسائل العامة، لذلك تتمكن البيروقراطية بسهولة من الحصول على وضع مسيطر من خلال تنظيمها للاتصال وكفاية ما لديها من تسلسل هرمي في التنفيذ إذا لم توجد هيئة أخرى تحقق معها التوازن فالسياسي المثالي كما يفترض فيبر هو رجل المبدأ وكفاية ما يقرره رؤساؤه السياسيون بغض النظر عن معتقداته الخاصة[2]

رابعا: نخب المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني من المصطلحات التي لقيت اختلافا واسعا بين بين الكثير من المهتمين فيه، والمتحدثين عنه وذلك راجع إلى خلفياتهم وتجاربهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وعليه فإننا سنتطرق إلى دراسة المجتمع المدني كنخبة.

قبل التعريف بالمجتمع المدني كنخبة، وجب علينا التذكير لاقى تطورات من الماضي إلى الحاضر، فمن المتعذر عليه التمييز بينه وبين الدولة في الفكر الكلاسيكي القديم كإشارة إلى نوع من الترابط السياسي بينهما الذي يحكم الصراع الاجتماعي، عن طريق قوانين تلزم المواطنين عن إلحاق الضرر ببعضهم البعض، ورأى أرسطو أن الدولة شكلت معنى مدنيا وصف على، أنه يشكل متطلبات المواطنة الصالحة، غير أنه بين عامي 1750 و1850 قادت الأفكار المتعلقة بالمجتمع المدني إلى شعورها بأن هناك أزمة تسود النظام الاجتماعي الحاكم، خاصة بعد صعود اقتصاد السوق، وبعد انهيار النظرية التقليدية للسلطة خاصة بعد اندلاع الثورتين الأمريكية والفرنسية، وهذا ما مهد لظهور حركات التنوير التي جعلت المجتمع

[1] –هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص41.

[2] –رحاب عواطف ، **دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية تركيا أنموذجا ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،** (جامعة الجزائر : 2014/ 2015) ، ص 20.

المدني ينتظم ذاتيا ويحمل نفس الروابط الملتزمة بالمثل والأهداف، وتشكيله خطا دفاعيا ضد تجاوزات الدولة غير المبررة على حقوق وحريات الفرد التي تحفظها وتنظمها الجمعيات الطوعية، وبما يسمح للمجتمع المدني بالمحافظة على دوره ومقاومة الاستبداد مهما كان الثمن، وكان من المدافعين عن هذا الموضوع ألكسيس دوتوكفيل وجيمس ماديسون، أرنست غلنر، روبرت بوتنام والذين دعوا إلى كبح سلطة المؤسسات، وحماية التعددية، وتعميم الثقة والتعاون، ثم تطورت النظرة للمجتمع المدني لتظهر انتقادات بشأنه.

فرأى هيغل أن هناك نوع من الصراعات و اللامساواة احتدمت بين المصالح السياسية في وسط المجتمع المدني، ورأى ماركس أن المجتمع المدني ما هو إلا أداة ثانية هدفها توسيع مصالح الطبقة السائدة في ظل الرأسمالية، ثم اعتبر غرامشي أن المجتمع المدني يشكل هيمنة ثقافية وأيديولوجية، تتجلى من خلال مؤسسات تكمن أهميتها في تحديد السلوكيات السياسية للمواطنين، ثم ظهرت أفكار جديدة في المجتمع المدني اتخذها فلاسفة أمريكيون على غرار جون ديوي وحنة ارندت و يورغن هابرماس الذين جاءوا بنظرية المجال العام، أين يرى فيه هذا الأخير أن المجتمع المدني السليم هو الذي يسيره أفراده بإرساء ديمقراطية عن طريق بنى تواصلية في المجال العام، وتحمل معان مشتركة في ذلك.[1]

وسنبدأ بتعريف ستيفن فيش يعرفه كالتالي:

" **إن مفهومي للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، أنه يستبعد الجماعات والاتجاهات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، أنه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتدخل والدولة، وبما يشمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فإنه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابيه أساسية، أنه يشمل الأحزاب السياسية واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثيرا من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية بما في**

[1]- مايكل ايدواردز **المجتمع المدني النظرية و الممارسة** ، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين ، (قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الطبعة الأولى ، 2015) ،ص ص (24-27).

ذلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا لبرالية أولا تتم عبر حكم داخلي ديمقراطي " [1]

يزعم مايكل ايدواردز أن المجتمع المدني يمثل الفكرة العظيمة في القرن الحادي والعشرين، وهوما جعلها تلقى تأييدا كبيرا من طرف الأوساط السياسية في العديد من دول العالم .[2]

وقد لعبت المجتمعات المدنية عدة أدوار على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تميزت على أنها أدوار تبادلية فيما بينها، فعلى الصعيد الاقتصادي ركز المجتمع المدني على تأمين سبل المعيشة للمجتمع وتقديم له الخدمات كلما كانت الدول والأسواق ضعيفة، وأصبح ينظر إليه اليوم على أنه قناة تساهم في تقديم الخدمة كبديل عن الدولة .أما على الصعيد الاجتماعي فالمجتمع المدني ينتج الثقافة والإبداع الفكري، وتعليم الناس المواطنة كما أكدت مدرسة توكفيل الفكرية الجديدة، إضافة إلى رعاية مجموعة من الأعراف الاجتماعية الإيجابية والتي تقع ولو بشكل غير دقيق تحت مسمى " رأس المال الاجتماعي".

أما على الصعيد السياسي فيلعب المجتمع المدني دورا في إسماع صوت الجماهير لصناع القرار في الحكومة إضافة إلى حماية حقوقهم المدنية والسياسية.

وينظر إلى المجتمع المدني من الزاوية السياسية دائما من خلال النظرية الديمقراطية أنه يعمل على استقلالية الفرد وحقه في الاختيار، وبإمكانه مراقبه استخدام السلطة في الدولة عن طريق تقديم آليات فاعلة لذلك وحماية المجال العام الديمقراطي، وكان هناك دور كبير في هذا الشأن للمؤسسات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في تعبئة المعارضة والوقوف ضد الحكم التسلطي والدعوى إلى المشاركة السياسية عن طريق دعم التقدم نحو الانتخابات مثل إفريقيا وأروبا الشرقية وأمريكا الشمالية.[3]

خامسا: الأحزاب السياسية:

---

[1] مرسي مشري ، " **المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية تفعيلية** " ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول : حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات ، من 16-17ديسمبر 2008 (جامعة الشلف الجزائر) ، ص2.

[2] مايكل ايدواردز ، مرجع سابق ، ص 12.

[3] مايكل ايدواردز ، نفس المرجع ، ص

تعتبر الأحزاب السياسية كتنظيم سياسي، من النخب الناشطة سياسيا، والتي تسعى إلى توسيع المشاركة السياسية، وتحقيق التداول على السلطة، والتأثير على الرأي العام من خلال تحسيسه بأهم القضايا التي تحيط به، وتسعى الأحزاب الوصول إلى السلطة، وعند وصولها فإنها تطرح برامج وخطط وتقوم بتجسيدها على أرض الواقع، ويعتبر الحزب كأداة من أدوات التحديث السياسي، الذي يحقق التنمية السياسية، ويعمل على تجاوز أزمتها.[1]

سادسا: نخبة رجال الدين:

تعرف هذه النخبة بأنها تلعب دورا هاما في مسار المجتمع السياسي بالنظر إلى النفوذ والتأثير الذي تتوفر عليه في مختلف المجتمعات، فمثلا السعودية وإيران، حيث يمثل رجال الدين نفوذا سياسيا كبيرا.[2]

المبحث الثالث: التنمية السياسية مفهومها ومقوماتها:

[1]- رحاب عواطف ، مرجع سابق ، ص20.

[2]- ناجي عبد النور،" دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، **مجلة الفكر**، ع3، (الجزائر: 2008)ص113

أولا: مفهوم التنمية السياسية:

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم المعقدة، بالنظر إلى الاختلافات الكبيرة بين الباحثين، والتي أدت دون وصولهم إلى تعريف موحد، ويرجع الاختلاف إلى العديد من العوامل والأسباب الموضوعية والتاريخية والمنهجية والمعرفية، وهي كالتالي:

1-إن مفهوم التنمية السياسية ذاته ولحداثة نشأته أيضا لا زال يختلط ويتداخل إلى حد كبير مع طائفة أخرى من المفاهيم التي تقترن به، أو تتشابه معه كالتحديث، التغير، التطور، النمو، التقدم، ...)

2-المحاولات الأولى لتعريف التنمية السياسية صدرت أساسا عن رجال الدولة وصانعي السياسات العامة، لا عن طريق العلماء، أو الباحثين المتخصصين وكانت هذه المحاولات أقرب إلى التحليلات السياسية منها إلى التعريفات العلمية.

3-معظم الاجتهادات التي قدمها الباحثون في هذا المجال قد صدرت في أغلب الأحوال عن باحثي العالم الغربي، وكانت معظم الاجتهادات مثقلة بكثير من التوجهات القيمية، ومشبعة بقدر كبير من الانحياز الإيديولوجي لتجربة الغرب، فضلا عن إغفالها كثيرا من الحقائق والظواهر الهامة، من جراء المعرفة غير الكافية بطبيعة التفاعل السياسي في العالم النامي، مما أدى في معظم الأحيان إلى استنتاجات غير واقعية.

4-صعوبة الاتفاق على تعريف موحد أو ملائم لهذا المفهوم، فبعض الباحثين عالج هذا المفهوم من وجهة نظر غائية تتوخى تحقيق واحدة أو أكثر من الغايات النهائية للنظام السياسي (كالديمقراطية، المشاركة، الاستقرار، الشرعية، المساواة، التكامل، ...وما إلى ذلك).[1]

وسنحاول التركيز على مفهوم التنمية السياسية من خلال المفاهيم المرتبطة بها حسب اجتهادات ورؤى الباحثين، ومن خلال المداخل النظرية للتنمية السياسية:

[1]-عبد الحليم الزيات **لتنمية السياسية في دراسة علم الاجتماع السياسي الأبعاد المعرفية و المنهجية** ' (الإسكندرية : الجزء1 ، دار المعرفة) ، ص ص 85-86.

أولا: مفهوم التنمية السياسية حسب رؤى واجتهادات الباحثين:

1/ التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية:

ينطلق أنصار هذه النظرية من فكرة مفادها أن التنمية الاقتصادية هي هدف وقرار سياسي، وأن مصير ها هوبين أيدي رجال السياسة، من خلال توفير مناخ سياسي يرتكز على وضع وتنفيذ ومتابعة كل من الخطط والبرامج والمشروعات الاقتصادية. لأنه من خلال توفير الأوضاع السياسية والحكومية اللازمة سيرتفع مستوى الأداء الاقتصادي.

وقد وجهت انتقادات على أصحاب هذا الاتجاه، من حيث أنه لم يقدم أي تعريف للتنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى نظرتهم أن التنمية السياسية ترتبط بقيام الدولة القومية، إلا أن التجارب التاريخية أثبتت أن هذه الأخيرة، ليست شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكأبرز مثال على ذلك مشروع مارشال، ثم إن التنمية السياسية تمثل التعبير السياسي للنمو الاقتصادي، أو أنها نتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية، فكحقيقة تاريخية لقد سبقت الثورة الصناعية في أوربا سقوط النظام الإقطاعي، وقيام النظام الرأسمالي.

- **التنمية السياسية هي التحديث السياسي:**

يعتبر التحديث بمفهومه العام كما يراه سيريل بلاك أنه:

" تلك العملية التي صاحبت الثورة العلمية والتي من خلالها أصبحت كافة النظم التي تطورت على مدى التاريخ مهيأة لمواجهة التغيرات الوظيفية السريعة التي نجمت عن تزايد معرفة الإنسان ببيئته وسيطرته عليها "[1]

أما التحديث السياسي يعني تجديد البناءات والمؤسسات السياسية، والتجديد على مستوى الفكر والثقافة السياسية، والتي تسمح بتطور وتقدم النظم السياسية الحديثة.[2]

كما يربطه أصحاب هذا الاتجاه بالدول الصناعية من خلال ما وصلت إليه من تطور على مستوى القيم السياسية العصرية، وعلى مستوى الأداء السياسي. وعلى الدول النامية إذا أرادت

[1]- عبدالحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص (91 ، 94).

[2]- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا و إشكاليات**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010)،ص 35

أن تلتحق بركب الدول الصناعية الكبرى، فما عليها إلا أن تقترب من هذا النموذج، وتسير على خطاه.

ويتفق معظم الباحثين على أن هناك أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي، وتتمثل في ترشيد بناء السلطة، وتمايز البنى والوظائف السياسية، وتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي، وإشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات في ربوع المجتمع بأسره. فترشيد بناء السلطة حسب هنتنغتون ترتكز فيها سلطة الدولة على أسس عقلانية، بما يسمح بالتأكيد على سيادة الدولة القومية من خلال مواجهة عوامل التأثير الخارجية، ومن خلال تقوية المؤسسات القومية المركزية، ودعم السلطة على حساب القوى المحلية والإقليمية.

أما مفهوم التمايز الوظيفي وحسب كولمان " سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية، تشمل فيما تشمل عمليات التدرج الاجتماعي وانفصال الأدوار المهنية عن علاقات القرابة والحياة العائلية من ناحية، وانفصال المعايير القانونية عن القيم العقدية، وانفصال العقيدة عن الأيديولوجية من ناحية أخرى، إلى جانب تطوير أنماط جديدة من الوظائف المتمايزة. ". ويعتبر تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي حسب كولمان:

" الزيادة المطردة في قدرة النظام على التكيف والإبداع، والتي يتحصل عليها عن طريق تعامل الإنسان مع بيئته ".

وتعتبر المساواة عنده " ...أنها جوهر عملية التحديث السياسي ولبها الحقيقي".[1]

لقد وجهت انتقادات لأصحاب هذا الاتجاه مفادها أنهم لم يفرقوا بين التحديث السياسي الذي يقوم حسبهم على التطور الصناعي، وبين التنمية السياسية من حيث أنها شاملة وأوسع من التحديث السياسي، ثم إنهم قاموا على فكرة أن الغرب يمثل النموذج الناجح

الذي يجب أن يقتدى به، وكان تصديرهم لهذا النموذج للدول النامية فاشلا، بالنظر إلى عدم تحقيق تنمية سياسية في هذه الدول. [2]

[1] عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص (93-97).

[1] عائشة عباش ، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية

3/ التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية السياسية تتحقق بانتظام الحياة السياسية، وهذا لا يتم إلا من خلال قيام دولة قومية فعلا تتميز بوجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات لا تخضع للمنافسة من أي سلطة أخرى في هذه الزاوية، وبتنظيم قطاعات المجتمع ونشاطاته المختلفة من خلال نمو القدرة التنظيمية للدولة، وبترسيخ مفهوم محدد للمواطنة لإزالة الفوارق الأثنية والدينية واللغوية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التكامل والاستقرار السياسي لدى المجتمع.

غير أن هذا التيار يحاول أن يصدر أفكارا سياسية قيمية على أساس الثقافة الغربية، وهذا حتى تزيد من إلحاق التبعية والهيمنة على حساب المجتمعات المستضعفة، ثم إنه تجاهل دور الهوية الوطنية للدولة.[1]

4/ التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لتحقيق التنمية السياسية وجب إشراك المواطنين في الحياة السياسية، والسماح لهم بالدخول في العملية السياسية، من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية، وتوفير لهم الوسائل والقنوات الشرعية، بما يجعلهم مؤثرين في عملية اتخاذ القرارات السياسية.

إن ما يمكن أن يقال عن هذا الاتجاه أنه لم يحدد شكل الديمقراطية، ثم إنه لم يراع كل جوانب التنمية السياسية.

5/ التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث التغيير المنتظم والاستقرار:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن قدرات النظام السياسي تتمثل في تعبئته لدرجة القوة التي يمكن تقديره على أساسها، [2]وهذا حتى يتسنى له الرد على الطلبات المختلفة التي ترد من البيئة الداخلية أو الخارجية، وهذا ما يسمح للنسق السياسي بالمحافظة على استقراره، وضمان

و العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر : 2007 / 2008) ، ص20.

[2] –عائشة عباش ، مرجع سابق ، ص 17.

[3]بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص 40.

استمراريته، ويتمتع هذا النسق السياسي خمس قدرات تتمثل في القدرة الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، وهذا من شأنه أن يحقق التنمية السياسية.[1]

ما يوجه لانتقادات لهذا الاتجاه هو أن ليس كل الأنساق السياسية تمتلك كل هذه القدرات، خاصة في الدول النامية، التي مازالت المطالب تتزايد من مجتمعاتها[2]، مما يشكل لها ضغوطا من البيئة الداخلية، والخارجية على حد سواء.

6/ التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الحكومات والنظم السياسية الحديثة بحاجة إلى ثقافة سياسية عصرية، تساهم في تحديد الهوية السياسية للمجتمع، وتحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي فيه، لأن الثقافة السياسية تجعل من المجتمع مدركا دور حكومته وتفسير هذا الدور على أساس العلاقات الصحيحة بين الحاكم والمحكومين[3].

فكلما تبلورت الثقافة السياسية للمجتمع بشكل مقبول كلما ازداد النظام السياسي تحديدا وتمايزا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع وتعاظم إحساس أفراد المجتمع بانتمائهم إلى أمة معينة. ولا يتوقف هذا إلا بتطوير مجموعة من المعايير والرموز والقيم السياسية، التي تشكل البناء المعرفي والقيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره، والتي تحدد أنماط السلوك، والعلاقات داخل المجتمع، وهذا هو جوهر عملية التنمية وغاياتها الأساسية، حسب هذا التصور.

بالغ أصحاب هذا الاتجاه في ربط التنمية السياسية بمدى تطور الثقافة السياسية، وكأنهم يجعلون التنمية السياسية عملية فكرية بحثه تتعلق بالأفراد من حيث قيمهم ومعارفهم السياسية[4]، وهم بذلك ركزوا على الجوانب المعنوية، وتناسوا الجوانب المادية، والتي تسبب عدة أزمات في

---

[1] عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، 132.

[2] عائشة عباش ، مرجع سابق ، ص18.

[3] جمال ابو شنب ، مرجع سابق ، ص100.

[4] –بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص ص 39 ، 40.

دول العالم الثالث على غرار أزمة التوزيع، والتغلغل.[1]

7/ التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية:

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية الإدارية والقانونية من مستلزمات التنمية السياسية، وأن التنمية الإدارية تتحقق من خلال جهاز بيروقراطي عصري ومؤهل[2]وبالتالي ينتشر احترام دولة القانون، بقيام، بقيام إدارة حديثة فاعلة لا تتأثر بالتحولات السياسية.[3]

غير أن هذا التعريف لم ينج هو الآخر الانتقادات فرغم أهمية التنمية الإدارية والقانونية في إرساء دعائم الدولة الحديثة غير أنهما غير كافيان ولا يشملان التنمية السياسية، فالتنمية السياسية أشمل وأوسع من التنمية الإدارية والقانونية.[4]

8/ التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية:

يتخذ هذا التعريف التنمية السياسية للمجتمعات الصناعية نموذجا للتنمية السياسية ويفترض لهذه التنمية خصائص يتوجب على جميع المجتمعات التي تريد أن تنموا سياسيا أن تحاول اقتباسها. وأهم الخصائص أن تكتسب الهوية المعنى السياسي وتقوم الشرعية جزئيا على الأداء وتكون الحكومات قادرة على تعبئة الموارد الوطنية، وتكون مشاركة المواطنين عامة، كما تكون عملية جمع الموارد عملية عقلانية وعامة غير أن هذا التعريف لم ينج هو أيضا من الانتقادات، لأنه إذا أمعنا النظر في تصور أن التنمية السياسية ترتبط بالتقدم الصناعي لاتضح لنا أن التنمية السياسية لا تعدوا أن تكون عملية تقليد ونسخ واقتباس لخبرات سياسية معينة أثبتت فعاليتها في الدول الصناعية الغربية، ويتعين على كل مجتمع متخلف أني بها، أكثر منها عملية تطوير تعتمد على قوانين نابعة من واقع المجتمع المتخلف ذاته، وتتماشى وظروف ومتغيرات المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع، وحقائق ومعطيات البيئة الدولية

[1]- عائشة عباش ، مرجع سابق ، ص 19.

[2]- جمال أبو شنب ، مرجع سابق ، ص 95.

[3]- بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص 37.

[4]- بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص 38.

المحيطة بهذا المجتمع[1]

9/ التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المشاركة السياسية هي جوهر العملية السياسية، التي تحقق الشعور بالرضى لدى الجماهير خاصة وأن لهم دورا في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، وهوما يساعد النظام السياسي في حل الكثير من الأزمات السياسية.

حقيقة أن التنمية السياسية تمثل عنصرا مهما في عملية التنمية السياسية، إلا أن تحقيقها كفيل بفتحها لقنوات الاتصال الجماهيري، بالإضافة إلى توفير آليات التداول السلمي على الحكم.[2]

10/ التنمية السياسية هي أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن إحداث التغيير المنتظم، والاستقرار السياسي، من شأنها أن تجعل النظام السياسي قادرا على التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي، وهنا تقترن التنمية السياسية بكفاءة النظام السياسي.

لم يسلم أنصار هذ الاتجاه من الانتقاد، باعتبار أن عملية التغيير وتحقيق الاستقرار يتطلب توفير طاقات وإمكانات تستطيع تعبئتها كل النظم السياسية، هذا شيء غير ممكن التحقيق، بالنظر إلى تفاوت النظم السياسية فيما بينها من حيث الموارد المتاحة، ومن حيث اتخاذ القرارات الرشيدة الملائمة التي تعبر عن القدرة للقيادة السياسية، بالإضافة إلى رسم السياسة العامة المناسبة. [3]

[1]- نفس المرجع ، ص ص 34 ، 35.

[2]- عائشة عباش ، مرجع سابق ، ص21.

[3]- بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص 41.

ثانيا: المداخل المنهجية لنظرية التنمية السياسية:

أولا: المدخل القانوني المؤسساتي:

يعتقد جل الفقهاء أن القانون هومن الأمور المسلم بها للطاعة والامتثال من شخص إلى آخر. ومن هنا ينطلق المدخل القانوني من خلال دراسته للتنمية السياسية، على أنّ جوهر التنمية السياسية يتأسس على دولة القانون، أين يخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية، ويتوجب في هذا الشأن وجود دستور كفيل بتقييم السلطة في الدولة، وتأسيس وجودها، وتحديد قواعد ممارستها، ووسائل وشروط استخدامها، وهذا ما يجعل الدولة مقيدة وغير مطلقة، كما أن دولة القانون تسمح بضمان العدالة والمساواة بين الأفراد، وتحميهم من تجاوزات السلطة العامة، ومن اعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض.

وعليه فبالرغم من فوائد المدخل القانوني في دراسة التنمية السياسية، إلا أنه لم يحط بالظاهرة الإنمائية من جميع جوانبها، فتركيزه ينصب على الأطر المعيارية الشكلية، ولا يؤمن بأثر الإنسان ولا بسلوكه، ولا بتوجهاته في عملية التنمية السياسية بالإضافة إلى عدم اهتمامه بالبناء الميداني الإمبريقي.[1]

ثانيا: المدخل الماركسي:

ينطلق أصحاب هذا المدخل من فكرة مفادها أن النظام السياسي يعتبر بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبرونه نظاما ناميا عندما يتوافق مع مصالح الطبقة العاملة حينما تتولى الحكم وتحوز على القوة التي تجعلها تقيم المجتمع الشيوعي الذي يمثل الرسالة التاريخية لأصحاب هذا الاتجاه، هذا ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على دور العوامل الاقتصادية في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع، والذي ينتج عنه نمو الوعي لدى الطبقات، والتي تتصارع فيما بينها، وتنتصر الطبقة العاملة، مما يؤدي إلى تطوير البنية الكلية للمجتمع، وهنا تتحقق دولة الديمقراطية، وتصبح طبقة البروليتاريا هي من تتحكم وتسيطر

[1]-نفس المرجع ، ص ص 52 ، 53.

على وسائل الإنتاج، وعلى إدارة اقتصاديات البلاد، وجميع شؤونها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذا ما يمثل حسب المدخل الجدلي المادي جوهر عملية التنمية والتطور السياسي بالرغم من أن المدخل الماركسي أو الجدلي المادي اهتم بتفاعل التكوينات الاجتماعية، كنقطة تحول في البحث، بعدما كان التركيز منصبا على القانون والدساتير والمؤسسات، إلا أنه واجه عدة انتقادات ومن بينها وصول الطبقة العاملة إلى السلطة وسيطرتها على وسائل الإنتاج، وأنها جوهر التنمية السياسية في المجتمع لا يعني تطوير بنية ووظائف النظام السياسي، بل يعني تقييدا للطبقات الأخرى في المشاركة في السلطة أوفي السيطرة على وسائل الإنتاج، وهذ مالا يتفق مع المعايير الحديثة للتنمية السياسية .[1]

ثالثا : المدخل البنائي الوظيفي : ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في تحليلاتهم من افتراض مؤداه أن المجتمع عبارة عن نسق اجتماعي مترابط داخلي ينجز كل مكون أو جزء من أجزائه وظيفة محددة، بحيث أن كل خلل أو تغير في إحدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي أجزاء النسق، ويوسع نطاقه كذلك التكيف مع الظروف المتغير وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، وبالتالي الحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها وأدوارها .وهذا وقد استعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم البنائية الوظيفية ومن الدراسات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص من أفكار بارسونز، غير أنهم لم يكتفو بتلك المفاهيم في تحليلاتهم، مما جعلهم يقدمون ويطرحون العديد من الأبعاد والمفاهيم الجديدة، ويتجلى ذلك من خلال التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية، وعلى الوظيفة بدلا من السلطة والقوة، والأدوار بدلا من المناصب والأبنية بدلا من المؤسسات .وينطلق البنائيون من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث والمتمثلة في توفر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمنح النظام السياسي إلى التكيف مع معطيات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تضمن

[1]-بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص ص 56 ، 57.

بقاءه واستمراره في أدائه لوظائفه، وهذا يقتضي بالضرورة توفر أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة، فضلا عن تنامي القدرة والكفاءة والفعالية والأداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته [1]

ثانيا: مقومات التنمية السياسية:

تعتبر التنمية السياسية عملية وشرطا ضروريا للتطور الديمقراطي، ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية وجب التركيز على مقومات التنمية السياسية، والتي تتمثل في كل من، المشاركة السياسية، التعددية السياسية، التداول السلمي على السلطة حماية واحترام حقوق الإنسان.

1/ المشاركة السياسية:

وهي تتمثل في إشراك جميع الأفراد في الحياة السياسية، حيث يرى صامويل هنتنغتون أنه بإيجاد مؤسسات سياسية، وتأسيس أحزاب سياسية قادرة على تنظيم المشاركة السياسية، يخلق الاستقرار.[2]

تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب توفر درجة عالية من الوعي القضاء على الأمية، والتخلف، وكذا حرية وسائل الإعلام وحرية الرأي والتعبير وتفعيل التنظيمات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح وجماعات الضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة من مراقبة السلطة في أعمالها، وكذا بناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية فالمشاركة السياسية ضرورية لتحقيق التنمية السياسية، بالنظر إلى أنها توفر السلطة معرفة اتجاهات وأفراد المجتمع.[3]

---

[1] بومدين طاشمة،" **مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر (1988-1992)**" ، رسالة ماجستير للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر : 2000-2001) ، ص26.

[2] -عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص86.

[3] -أسامة الغزالي ، مرجع سابق ، ص 35.

2/ التعددية السياسية:

يعرفها محمد عابد الجابري بأنها :" **مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولا وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية**" [1]والتعددية هي نوعان، النوع الأول هو تعددية سياسية تتصف بالشمولية، من خلال وجود أحزاب تحمل برامج وأيديولوجيات مختلفة تتنافس فيما بينها بواسطة إجراء انتخابات حرة ونزيهة بصورة دورية، اما النوع الثاني فيتمثل في أنها تعددية غير سياسية لأنها تغلب عليها سيطرة حزب واحد وتهميشه الأخرى[2]

3/ التداول السلمي على السلطة:

ويعني التداول السلمي على السلطة، فالحكم لا يكون في قبضة شخص واحد، وإنما يكون بإجراء انتخابات حرة تسمح بالتعاقب الدوري على الحكم، والذين يتولون الحكم مخولون لممارسة اختصاصاتهم وفق الدستور المحدد سلفا، هذا الدستور الذي لا يسمح بتعدي أي سلطة على سلطة أخرى.

ويعتبر التداول السلمي على السلطة مبدأ من المبادئ التي تجسد الدولة الديمقراطية، التي تشترك فيها الأحزاب السياسية والأطراف السياسية، وذلك من أجل خدمة مصالح الآخرين.

وبالتداول السلمي على السلطة يخلق الاعتراف بشرعية النظام السياسي من طرف الشعب، وهذا ما يرسخ أسس وقواعد التنمية السياسية.

[1]رياض عزيز هادي ، **من الحزب الواحد إلى التعددية** (د.ب.ن دار الشؤون الثقافية العامة ، 1995) ، ص63.

[2]محمد عابد الجابري ، **التعددية السياسية و أصولها و آفاق مستقبلها حالة المغرب** (عمان : ندوة منتدى الفكر العربي ، 1979) ، ص107.

4/ حماية واحترام حقوق الإنسان:

ويقصد بها " **مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما ببيان مدى التزام سلطات ذلك البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع الاقتراحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتها على القضاء الوطني أو الدولي فيها** "[1]

[1] حسين علواج البيج ،" التعاقب على السلطة في الوطن العربي" ، بغداد ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد4 ،1998 ، ص173.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال تطرقنا لهذا الفصل حول الإطار النظري للنخبة والتنمية السياسية، والذي أبرزنا فيه النظريات والمداخل التي عرّفت كلا منهما تبين لنا مدى الاختلاف الواضح، نظرا لتنوع الأفكار واختلاف البيئات. وتبين لنا أن النخب هم قلة من الناس يمتازون عن غيرهم من حيث الكفاءات أومن حيث الثروة أو القوة، وبالتالي فالنخب هم مجموعة من الأفراد يتحكمون في مصادر السلطة في الدولة، ويتقاسمون مصالح مشتركة، وهدفهم الاستمرارية في الحكم .وتبين لنا أن التنمية السياسية والتي ولدتها ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ساهمت في تصديرها النظريات الغربية وعلى رأسها النظريات الأمريكية، إلى دول العالم الثالث بدعوى إصلاح أنظمتها السياسية وتحقيق الديمقراطية باتباع النمط الغربي، الذي يعتبر صانع الحضارة المادية، ما كان إلا ليسد الطريق عن المعسكر الشرقي ذي التوجه الاشتراكي الذي كانت يتزعمه الاتحاد السوفييتي، وليوهم الشعوب المتخلفة أن ركب الحضارة والوصول إلى التطور التكنولوجي وتحقيق الرفاه الاقتصادي لا يكون إلا بتباع أنموذج الدول الصناعية .

الفصل الثاني:

النخبة والتنمية السياسية

مدخل للفصل الثاني:

سنحاول في هذا الفصل، أن نبرز واقع النخبة والتنمية السياسية في المغرب العربي، خاصة وأن النخب تتعدد في هذه المنطقة، نظرا للتركيبة السياسية والاجتماعية التي تتميز بها هذه النخب والتي يختلف دورها في كل دولة، بالرغم من تشابهها في الكثير من الأمور، وسنبين كيف أن التنمية السياسية كعملية تحكمت فيها في الكثير من الأحوال النخبة الحاكمة.

المبحث الأول: خصوصيات المغرب العربي

أولا: نشأة المغرب العربي:

مصطلح " المغرب العربي" عند المؤرخين، فيقصد به الرقعة من الأرض الواقعة في الشمال الغربي للقارة الافريقية، وتتضمن خاليا الكيانات المستخدمة التي تنحصر في نطاقها والمتمثل في ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، والساقية الحمراء وواد الذهب.

وقد استخدم الكتاب العرب الكلمة " المغرب العربي" لأنه واقعة في اتجاه غروب الشمس على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق.[1]

هذا ونظرا للموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي تحتله الدول المغاربية، بحيث تغطي شمال افريقيا، وجنوب البحر الأبيض المتوسط، وتربط افريقيا واسيا بأمريكا، والمحيط الهندي بالمحيط الأطلسي عبر المتوسط وقناة السويس، ونظرا للحاجة الماسة إلى تشكيل اتحاد مغاربي في ظل الظروف الدولية والإقليمية الصعبة، ونجاح التجربة التكاملية التي جمعت دول أوربا الغربية، والتي أصبحت المثال الذي يتحدى به من قبل الدول الأخرى، ودافعا لانتشار فكرة التكامل، مما جعل الدول المغاربية تلجا الى فكرة تشكيل اتحاد مغاربي فعلي سنة 1989، خاصة بعد اثبات فشلها عبر التاريخ، وتم تشكيل هذا الاتحاد ابتداء من أرضية زرالدة بالجزائر في 10 جوان 1988، التي كان لها الفضل في الخروج بإعلان قيام اتحاد المغرب العربي، والتوقيع على معاهدة انشائه، بتاريخ 17 فيفري 1989 بمراكش بالمغرب من طرف القادة المغاربة الخمسة، متمثلين في الملك الحسن الثاني(المملكة المغربية)، والرئيس الشاذلي بن جديد (الجزائر)، والرئيس زين العابدين بن علي (تونس)، والعقيد معمر القذافي(ليبيا)،العقيد ولد سيد احمد الطايع (موريتانيا). وكان الهدف من قيام هذا الاتحاد يتمثل فيما يلي:

1-تمتين أواصر المحبة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضا ببعض.

2-تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها.

[1]-هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص 163.

3-المساهمة في صناعة السلم القائم على العدل والانصاف.

4-نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

5-العمل تدريجيا على حرية تنقل الأشخاص، وانتقال السلع ورؤوس الأموال بينهما.

ومن اجل تحقيق السياسة المشتركة المرسومة لدول الاتحاد في مختلف المجالات الدولية، الاقتصادية، الثقافية، قرر قادته انشاء هياكل ومؤسسات اتحادية نصت عليها معاهدة الاتحاد.[1]

[1]- هشام صاغور، مرجع سابق، ص ص (113. 116) .

ثانيا: خصوصيات المغرب العربي:

1 / الخصوصيات السياسية:

سنركز في دراستنا هذه على مرحلة ما بعد الاستقلال، أين التحقت الدول المغاربية بركب الدول التحررية بعد تخلصها من الاستعمار، وتمثل مسار البناء المغاربي في الأنظمة السياسية المغاربية على التأكيد على تشكيل الدولة القطرية، ويعود ذلك إلى العوامل التالية:

-إخفاق التجارب القومية العربية في المشرق العربي.

-سلوك النخب السياسية المغاربية الحاكمة من خلال تشبثها بالدولة الوطنية.

-غياب الإرادة السياسية للنخب المغاربية في التوجه المغاربي.

-مشكل الإرادة السياسية لدى حكام دول المغرب العربي، ومشكلة الزعامات بين هؤلاء القيادات.

-التوجهات الإيديولوجية، حيث اتجهت الجزائر وليبيا إلى المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، بينما اختارت المغرب وتونس التوجه للمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد تأسيس اتحاد المغرب العربي في 1989 كما لفتنا سابقا، ورغم إنشاء مؤسسات مغاربية تجمع بين الدول الخمسة، إلا ان هذا الاتحاد لم يتوج بالنجاح، نظرا لنفس العوامل السالفة الذكر، ونظرا لما يرده البعض إلى الخلاف الدائر بين الجزائر والمغرب حول ملف الصحراء الغربية. هذا بالرغم من، وتحركات النخب، والأطراف السياسية، من مجتمعات مدنية، وأحزاب سياسية، في تفعيل مؤسسات المغرب العربي.[1]

2/ الخصوصيات الاقتصادية:

كان محور اهتمام النخب المغاربية ينصب حول مسألة بناء الاقتصاد القومي وهيكلته، ولكن رغم الجهود المبذولة في عملية بناء الاقتصاد إلا أنها باءت بالفشل، وذلك نتيجة لتبعية التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، وهذا ما أدى إلى تفاقم البطالة، وإلى بروز مصاعب في

[1] عمار جفال ، " **مستويات تقدم المسار المغاربي** " ، مجلة المغرب الموحد ، ع2 ، (جويلية 2009) ، ص 32.

التنمية.

هاته الأوضاع خلقت نقصا ملموسا في القدرة المالية، وقلة رؤوس الأموال الضرورية من أجل التوظيف في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، رغم تباين الموارد في هذه البلدان.

هذه الظروف جعلت الدول المغاربية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هذا ما جعلها تمتثل للسياسات الاقتصادية والمالية التي تروج لها هذين المؤسستين، وبالتالي طلب القروض لتسوية الأزمة[1].

3/ الخصوصيات الثقافية:

من المعروف تاريخيا أن شعوب المغرب العربي تجمعها نفس اللغة والدين والتاريخ، ويمثل السكان الأصليون مزيجا بين الأمازيغ والعرب، ويعتنق سكانه الدين الإسلامي متبعين في ذلك المذهب المالكي، ويقول الدكتور عبد الباقي الهرماسي:

" **إن المجتمعات المغربية مندمجة بطريقة غير موجودة في المشرق فهي إسلامية، مالكية متجانسة على الصعيد الديني والمذهبي.... ولا نجد تميز بين البعد العربي والبعد الإسلامي، وأكثر من ذلك فالمغرب العربي ينتمي بطريقة حضارية لا تقبل التقسيم. والتطور التاريخي في المغرب جعل من الوطنية لغة النقاش والحوار، وهذا يعني ولاء الناس للدولة** ".

إضافة إلى وحدة المصير المشترك منذ المحاولات الأولى في عهد الملك البربري ماسينيسا، ثم يوغرطة، ثم الفاطميون والمرابطون والموحدون والخلافة العثمانية، في مراحل تمثل مرحلة الحكم الإسلامي.

بالإضافة إلى الاستعمار الفرنسي الذي حل بالجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا في القرنين 19 و20 م، والتي تجندت فيها الحركات الوطنية في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وأسسوا أول جمعية وهي "نجم شمال إفريقيا "سنة 1926 ذات توجه سياسي، ثم جمعية "طلبة شمال إفريقيا المسلمين "في 1935.[2]

---

[1]- كاظم حبيب، **دراسات في الاقتصاد والمجتمع وحالة حقوق الإنسان في الدول المغاربية** (تونس، الجزائر، المغرب)، (برلين2000)، ص9.

[2]- عباش عائشة، مرجع سابق، ص ص (60. 66).

المبحث الثاني: النخب في المغرب العربي:

سنتعرف من خلال دراستنا هذه إلى تصنيف النخب في المغرب العربي، ودورها في التنمية السياسية، وسندرس كل نخبة على حدى:

أولا :1/ النخب الحزبية:

1-1-الجزائر:

تعتبر الظاهرة الحزبية في الجزائر وليدة الحركة الوطنية زمن الاستعمار الفرنسي، كما يرى البعض، وامتدادا لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يمثل السند الرئيسي للثورة الجزائرية المجيدة[1]، وللنظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال، من خلال اعتماده عليه في نظام الحزب الواحد، بالرغم من ظهور أحزاب سياسية في تلك المرحلة على غرار حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آية أحمد، وحزب الثورة الاشتراكية بزعامة محمد بوضياف، لكن القوة والمكانة التي كان يتمتع بها حزب جبهة التحرير الوطني، حالت دون أن تكون مكانة في الساحة السياسية لهذين الحزبين .

إن ظهور دستور سنة 1989 والذي أقر بالتعددية الحزبية جعل بروز عدة أحزاب مثلتها نخبا متنوعة الاتجاهات، ولعل الحدث المفاجئ هو اكتساح التيارات الإسلامية لأغلبية المقاعد في انتخابات 1991 -1992، مما استدعى ظهور ممارسات إدارية وسياسية بقراءة أمنية لتنظيم قانون حالة الطوارئ.

وقد ساد الطرح الأيديولوجي القيمي فيما يخص قضايا الهوية، اللغة من خلال الانقسامية اللغوية بين المعرب والمفرنس، والدين من خلال ظاهرة السلفية والانكفاء حول الأنا، هذه السلبية جعلت الأحزاب السياسية بعيدة عن الصراع السياسي البرامجي، لا تخضع للمنافسة المبنية على كسب القواعد الاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات المجتمع الجزائري في القضايا

[1]-توازي خالد ، **الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية اختصاص التنظيم السياسي و الإداري** ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص72.

الحادة التي يتخبط فيها.[1]

كما تميزت النخب الحزبية في الجزائر بالدوران غير السلس وغير المرن نظرا لغياب التداول على السلطة بين القيادات فيها وهذا ما أحدث انشقاقات داخل الأحزاب، أحدث أزمة سياسية داخل الأحزاب، مثل جبهة التحرير الوطني والنهضة والإصلاح سنة2003، وحمس سنة 2008.

وهذا ما جعل النمط الرئاسي هو السائد في الأحزاب السياسية من خلال الطبيعة الأوتوقراطية التي تتمته بها.[2]

2/ النخبة العسكرية:

تعود أصول النخبة العسكرية أو المؤسسة العسكرية في الجزائر إلى حرب التحرير، تحت مسمى جيش التحرير الوطني الذي تحول الذي تحول إلى نواة لتأسيس ونشأة الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال، وما دمنا نركز على مرحلة ما بعد الاستقلال، فإن دراسة النخبة العسكرية في الجزائر تبدأ من المرحلة البومدينية، والتي سيطر فيها الجيش على زمام الحكم واعتبر حزب جبهة التحرير الوطني امتدادا للجيش، واعتبرت الثقافة العسكرية إرثا وطنيا، ومكسبا تاريخيا.

وهو ما جعل النخبة العسكرية تمثل طرفا ثابتا في هيكل النخبة السياسية بالنظر إلى القدرة والتأثير السياسي، والدور السياسي الذي تلعبه هذه النخبة.[3]

وهذا ما جعل النخبة العسكرية تتدخل في الحياة السياسية، وتوقف المسار الانتخابي في جانفي سنة 1992، واعتمدت في ذلك على شكلين، استعمال حق الاعتراض أو النقد، واختيار أو تزكية القيادات السياسية.

---

[1]-ناصر جابي، **الجزائر: الدولة والنخب**، (الجزائر، منشورات الشهاب، 2008)، ص (64-68).

[2]Abdel kaderzghal« **le concept de société civil et la transition vers les multipartismes** «Annuaire de l'Afrique du nord, paris c.n.r.s, 1989, p 208.

[3]-زكرياء بوروني، **النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (الجزائر : 2009/ 2010) ، ص148.

فالأول تمثل في عدم رغبة المؤسسة العسكرية لانتصار حزب أو حركة سياسية، وعدم الرغبة كذلك في اتباع السلطة لسياسات راديكالية، أو محاولة منها لاستقطاب جماعات سياسية.

اما الثاني فيتمثل في اختبار وتزكية المؤسسة العسكرية القيادات السياسية للبلاد مثلما حدث مع اليمين زروال، والذي أيده الجيش لرئاسة البلاد.[1]

لقد ضعفت هذه المؤسسة العسكرية، وتراجع دورها خاصة خلال فترة 1997 و1998 عندما اتهمته قوى داخلية وخارجية بالتورط في بعض المجازر الإرهابية الجماعية، ومن خلال مجيء الرئيس بوتفليقة وتوليه سدة الحكم من خلال اعتماده على مصادر جديدة للشرعية والمشروعية من خارج مؤسسة الجيش، حيث أحاط نفسه بشخصيات ثقيلة على المستوى المحلي والوطني، مثل "يزيد زرهوني" أحد القياديين السابقين في جهاز المخابرات، و" شكيب خليل " صديق نائب الرئيس الأمريكي.[2]

3/ النخبة الدينية:

لقد قامت النخبة الدينية في الجزائر من خلال رفضها للديمقراطية ووصفها بالنظام الجائر الذي لا يحتكم لشرع الله[3]وهذا خلال بداية الاشتراكية، هذه الأخيرة ظهرت على إثرها عدة جمعيات إسلامية معارضة، متأثرة بالإخوان المسلمين المصريين، فجمعية القيم سنة 1963 التي تزعمها" تيجاني الهاشمي"، والتي حلت ليحل محلها جمعية أنصار الله تحت رئاسة" أحمد تيجاني خطاب " .أما خلال السبعينيات انتشرت عدة حركات متطرفة في الجامعات الجزائرية، ففي قسنطينة ظهرت حركة أصحاب الدعوة والتبليغ تحت قيادة "العبدلاوي سلام " و"عباسي مدني " و"سلطاني عبد اللطيف "، كما أقيمت معسكرات للتدريب في الشواطئ المعزولة والغابات، وتطوع عدد كبير من الجزائريين للقتال مع الأفغان ضد الاتحاد السوفييتي، مما جعل هاته الحركات بعد انتصار الثورة الإيرانية والمقاومة الأفغانية تؤمن بوصولها إلى السلطة، ولن

---

[1]- مسلم بابا علي، " المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد :35، 200، ص 26.

[2] Lyes Laribi, **l'Algérie des généraux**, Paris : Max Milo. 2007, P

[3]- شليغم غنية، **التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**. رسالة ماجستير العلوم السياسية تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 1999، ص 145.

يكون ذلك إلا عن طريق استعمال السلاح .وهذا ما استدعى زيادة التطرف الديني في الثمانينيات من طرف نفس القادة السابقين، وانطلق أول تجمع إسلامي علني بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة سنة 1980 كتنديد لأحداث تيزي وزو وبن عكنون من خلال الاختطاف والسجن والتعذيب .

ولقد تأسست أول مجموعة مسلحة بزعامة " مصطفى بويعلي " وهي الحركة الإسلامية المسلحة، وقامت هذه الجماعة بالعديد من العمليات الإرهابية، إلى أن تم القضاء عليها في فيفري 1987 من طرف قوات الأمن.

وبعد إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989 أقرت الحكومة بشرعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واستطاع هذا الحزب ركوب الحركة الاجتماعية الشعبية، واستطاع أن يفشل الأحزاب الدينية الأخرى، مثل حمس والنهضة والإصلاح وهذا بعد الفوز في الانتخابات المحلية والبلدية 1990، والتشريعية بتأييد شعبي واضح، وهوما أدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية في وقفها للمسار الانتخابي، ليخرج من هذه الجبهة تنظيمات مسلحة تشكلت من الشباب المهمش داخل هذه الجبهة.

إلى أن أقرت المحكمة العسكرية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مارس 1992، اما النخب الدينية الأخرى مثل حركة حماس بقيادة " محفوظ نحناح " والنهضة بقيادة " عبد الله جاب الله " فقد اختارا العمل السياسي بعيدا عن الصراع مع السلطة، وبعدها تحول حزب حمس إلى خلافات، وتمرد نواب الحركة عن " سلطاني "[1]

4/ نخبة المجتمع المدني:

إن ظهور نخب المجتمع المدني يرجع إلى دستور 1989، إلى ظهور الأحزاب السياسية بعد الإقرار بالتعددية السياسية، وما عرفته الجزائر من التحويل الديمقراطي، والعمل على تحقيق حريات الأفراد، وحرية التعبير والتنظيم، والتشجيع على المشاركة السياسية. [2]

[1]-ناصر جابي، مرجع سابق، ص68.

[2]-مرسي مشري، مرجع سابق، ص 10.

وقد وجد المجتمع المدني في الجزائر استجابة وصدى وسط الفئات الوسطى الحضرية، والتي تحتل مواقع متميزة على المستويين الاقتصاديين العمومي والخاص، والتي استطاعت أن تتحكم في دواليب التسيير والتأطير للمجتمع، وينطبق عليها مجتمع النخبة، في أنها تملك تأهيلا عاليا عموما، أهلها للتحكم في تسيير المؤسسات الثقافية والعلمية، وسيطرتها على وسائل الإعلام والإدارة.

واستطاعت نخبة المجتمع المدني في الجزائر أن تؤثر على الشارع وعلى النظام السياسي الجزائري من خلال اعتمادها على ثلاثة معايير في ذلك، معيار التكيف، الاستقلالية، والتجانس.

فمعيار التكيف يتعلق بالحوارات مع الدولة فيما يخص الحياة السياسية والاقتصادية منذ سبتمبر 1996، بإجراء ندوات وطنية في ذلك، وكان اشتراك المجتمع المدني كتكريس للديمقراطية، وكبحث لحل الأزمة التي كانت تعرفها البلاد.

اما معيار الاستقلالية وتتعلق بإدراك المجتمع المدني لمشكلة التمويل، أين أصبحت الجمعيات تفقد استقلالية قراراتها من خلال تبعيتها للجهة الممولة لها، ومن خلال جعلها أداة مناسبتيه لها، ونجد هنا الاتحادات الطلابية التابعة لبعض الأحزاب السياسية.

والمعيار الأخير وهو معيار التجانس، والذي يرى أن الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي، تميز بالانقسامات إلى أجنحة لأسباب شخصية، والاختلاف حول تسيير الجمعية، وغالبا ما انتهى بأعمال العنف، وانسحاب بعض الأطراف، وهذا ما غيب النقاش الديمقراطي، وساهم في فشل الجمعيات.[1]

[1]- مرسي مشري، مرجع سابق، ص ص (14-16).

ثانيا: المغرب:

1/ نخبة الملك والمؤسسة الملكية:

تعتبر المؤسسة الملكية متمثلة في شخص الملك، من خلال احتلاله مركزا إداريا وسياسيا في النظام السياسي والإداري وهذا ما أضفى عليه الدستور. من خلال المادة 19 منه:

" **الملك أمير المؤمنين والممثل الاسمي للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيآت والضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة** ".

والمغاربة يرون في الملك أنه شريف وحامل للبركة لاعتباره من ذرية الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، وهم بذلك يعترفون بقداسته الشخصية أكثر من سلطة حكومته. وللملك عدة مهام يقوم بها باعتباره الآمر والناهي في المغرب، ومنها أنه يعين الوزير الأول، وباقي أعضاء الحكومة باقتراح هذا الأخير، وأنه يرأس المجلس الوزاري، ويعين في الوظائف السياسية والعسكرية والقيادة العليا للقوات الملكية المسلحة، ويعلن عن حالة الحصار لمدة 30يوما، والإشهار بالحرب بعد إحاطة مجلس النواب بذلك.

وللملك أدوات يستعملها في تحقيق استراتيجيته الخاصة به وهي كالتالي:

1-**البيرقراطية:** فهو يقوم باحتكار توزيع المنافع السياسية والمادية للسلطة، ويختار في ذلك بمن يخص ثقتهم، في كل المناصب الإدارية، وذلك ما يسهل عليه المراقبة الفعلية على الإدارة. وتمثل وزارة الداخلية الأداة المفضلة للرقابة.

2-**الجيش:** حيث يعتبر الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة، فالجيش يخضع لسلطته، والملك يوظف الجيش بإعطائه فاعلية للمساهمة في المشاريع الاجتماعية.

3-**الديوان الملكي:** فهو يراقب بدقة نشاطات الحكومة، وقد مثل هذا الديوان حكومة الظل في عهد الحسن الثاني.[1]

[1]-هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص 160 ، 161.

وقد لعبت شخصية الملك محمد السادس في الإصلاحات من خلال تبني قيم الحداثة، وقد وصف بملك الفقراء عوضا عن النخبة.

وساهم في النهوض بحقوق الإنسان، وهذا لإعطاء صورة مغايرة لأبيه، كما أفرج على الكثير من المعتقلين السياسيين، وعد لمدونة الأسرة في سياق التصور الحداثي.

غير أن الملك تواجهه عدة عراقيل من بينها، مطلب الملكية البرلمانية حيث يتم فيه التعاقد بين الحاكم والمجتمع على أن تكون السيادة للملك، والحكم للشعب من خلال حل الحكومة والبرلمان. والتقييد الدستوري لسلطات الملك الواسعة.

وفي هذا الصدد يشير الباحث المغربي علاء الدين بنهادي إلى:

" **ليس أمام الملكية المغربية من خيار لضمان الاستمرار والبقاء ضمن المؤسسات الدستورية، ولعب دور فاعل أو إيجابي في حياتنا السياسية، كرمز للأمة سوى التحول الفعلي والسريع نحو ملكية برلمانية** ".[1]

2/ النخب الحزبية:

إن دستور 1962 بالمغرب الذي وضعه الحسن الثاني جاء ليقر بتعددية النخب السياسية، ويشير البند الثالث من الفصل التاسع في هذا الدستور إلى عدم الاعتراف بأية حزب يرغب في اكتساح الساحة السياسية، كما يمنع تشكيل تحالف حزبي مبني على شكل تنظيم موحد، وهذا ما اعتبر أن هذا الدستور لا يهدف إلى التعددية وإفساح المجال لمشاركة التيارات السياسية، وإنما كمحاولة لتشتيت القوى السياسية لعدم إعادة كرة ما أحدثه حزب لاستقلال.[2]

ولقد سعا الملك الحسن الثاني سنة 1986 في رسالته إلى الدعم المالي للأحزاب السياسية من مالية الدولة، كما دعا المعارضة إلى المشاركة في الحياة السياسية، بالإضافة إلى أن تمثيل وتنظيم المواطنين لم يعد يقتصر فقط على الأحزاب السياسية بل تقاسمه في ذلك النقابات

[1]-فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص ص 306، 307.

[2]محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص 93.

والمجالس الجماعية والغرف المهنية.[1]

وتشترك النخب الحزبية في المغرب بمجموعة من القواسم المشتركة، كالتقدم في السن، والتكوين التاريخي للزعامات.

وتنتقد النخب الحزبية في المغرب في أنها لا تعبر عن الالتزام الأيديولوجي، وتفتقر إلى المبادرة والإبداع الحزبي إضافة إلى الترحال الحزبي وهوالذي تفتقد من خلاله الأحزاب السياسة المناعة السياسية، وتصبح خاضعة لإملاءات وتشتغل بمنطق الانتفاع والمصلحة ولقد بينت التجربة الحزبية في المغرب أنها منطق للصراعات والانقسامات والتحالفات، والصراع حول الزعامات.[2]

3/ النخبة العسكرية:

تعتبر النخب العسكرية في المغرب من النخب التي تشارك في صناعة القرار، وتعتبر أحد الأركان السياسية داخل السلطة.

حتى وإن أحدثت محاولتي الانقلاب من طرف بعض عناصر الجيش على الملك " الحسن الثاني" سنتي 1971 و1972، والتي فشلت، وهوما استدعى بالملك إلى ربط المؤسسة العسكرية مباشرة بالمؤسسة الملكية، ويكون القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية بذلك.

4/ النخب الدينية:

يجرنا الحديث عن النخب الدنية في المغرب إلى النخب التقليدية التي تمثل الشرفاء والصالحين وشيوخ الزوايا، ونخبة المجالس العلمية ونظار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكبار المسؤولين فيها، والمسيرين الذين يتكلفون بحقوق الإنتاج الديني بالمغرب. إلا اننا سنركز على الأحزاب الإسلامية والحركات الإسلامية التي دخلت العمل السياسي[3].

يعود ظهور النخب الدينية في المغرب إلى السبعينيات أين ظهرت تيارات سياسية إسلامية كمعارضة تتبنى الطرح الإسلامي والتي كان من أبرزها حركة الإصلاح والتجديد التي منعت

[1] هشام صاغور، مرجع سابق ، ص 166،167

[2] هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص 166-167.

[3] هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص 167.

في بداية نضالها من الدخول في الانتخابات من طرف الحكومة وواصلت نضالها إلى أن اندمجت في الحركة الشعبية الديمقراطية والدستورية، وهنا استطاع الإصلاح أن يستحوذ على هذا الحزب لصالحه، ودخل الانتخابات حاصدا في ذلك 09 مقاعد في البرلمان، وبالتالي الدخول في المعترك السياسي الذي كان يطمح إليه.

ثم في سنة 1998 غير هذا الحزب تسميته وصار يعرف بحزب العدالة والتنمية وقامت نظرته على النقد البناء والإقرار بمشروعية المؤسسة الملكية.[1]

وهناك نخب حزبية أخرى تشكلت إلى جانب العدالة والتنمية، فحزب البديل الحضاري تأسس سنة 1995، وقد اعترف به من السلطة الوصية سنة 2005، ودخل الانتخابات التشريعية سنة 2007، ولم يحز على أي مقعد.

إن تفجيرات الدار البيضاء جعل الملك محمد السادس يصرح قائلا:

" **السياسة والدين في نظام الملكية الدستورية المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين** ".

وقد أعلن عن استراتيجية دينية في محورين أساسيين من أجل تجديد الحقل الديني، تتمثل الأولى في إعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإعادة تفعيل دور العلماء من خلال إعادة النظر في طبيعة تنظيماته.[2]

5/ نخبة المجتمع المدني:

شهدت نخب المجتمع المدني تحولات كبيرة منذ أن صدر قانون الحريات العامة في نوفمبر 1958، وقامت على هذا عدة منظمات حزبية وجمعيات.[3]

فلقد تميز العمل النقابي في بداية تشكيله بعد الاستقلال في الخمسينيات، بالاستقلالية عن

---

[1] مارينا أتاواي و ميريديثرايلي ، " **المغرب : من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟** " ، سلسلة الشرق الأوسط رقم 71، 2006، ص 20-21.

[2] -عبد الرحيم العطري، صناعة **النخب بالمغرب**، (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)، ص212.

[3] هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص 170.

السلطة، من حيث عدم الانضمام إلى السلطة، وعدم قيامه بأي تنظيم سياسي من خلال الاتحاد المغربي للشغل.

إلا أنه أقام تحالفات سياسية، كان أولها مع حزب الاستقلال، وبعد القطيعة مع هذا الأخير اندمج اندماجا شبه كلي مع حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لتحدث القطيعة مرة أخرى بسبب اختلاف الرؤى بين قيادة هذا الحزب والقادة النقابيون.

وفي الستينيات أسس حزب الاستقلال نقابة الاتحاد العام للشغالين المغاربة، وهوما اعترفت به السلطة المغربية وراحت تشجع على التعدد النقابي.

ولقد تعزز فيما بعد العمل النقابي بالمغرب فظهرت تنظيمات نقابية أخرى، وصل عددها إلى 20 مركزية نقابية، الا أنه باعتماد المغرب على مبدأ النقابة الأكثر تمثيلية، فكان التركيز على 05 نقابات تمثيلية وهي:

-الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

-الاتحاد المغربي للشغل.

-الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

-الفدرالية الديمقراطية للشغل.

-الاتحاد الوطني للشغل.

بالإضافة إلى الجمعيات، فقد ظهرت عدة جمعيات بالمغرب، والتي هي كالتالي:

1-**الجمعيات الجهوية:** وهذه الجمعيات لا تبدي معارضة للدولة، تعرف إقبالا من طرف العديد من النخب، وتهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهوية، وتتعاون مع الدولة في هذا الإطار.

2-**الجمعيات الحقوقية:** وهي جمعيات تطالب بحقوق الإنسان وكرامته، أنشأ حزب الاستقلال على إثرها العصبة المغربية لحقوق الإنسان في الستينيات، وأسس حزب الاتحاد الاشتراكي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وتأسست فيما بعد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وانضم

إليها شخصيات من أحزاب مختلفة.

3-**الجمعيات النسائية:** استطاعت هذه الجمعيات أن تحرز عدة نجاحات من خلال التأثير في صناعة القرار السياسي، عن طريق الاحتجاجات، والتي أثمرت بإحراز العديد من المكتسبات، وأصبحت قضايا المرأة تلقى اهتماما واسعا من طرف أعلى مستويات الدولة

4-**الجمعيات الثقافية:** انتشر هذا النوع منذ الستينيات، وقد ساهمت هذه الجمعيات بشكل كبير وفاعل في التنمية والتنشئة الاجتماعيتين، واستطاعت التأثير على السلطة من خلال تحقيقها العديد من المطالب الخاصة بها.

5-**الجمعيات الأصولية:** وقد لاقت هذه الجمعيات عدم الثقة من قبل الدولة، والعديد منها لم يحصل على التأشيرة القانونية، وظهرت هذه الجمعيات على إثر نجاح الثورة الشعبية الإيرانية المحرزة في السبعينيات.[1]

هذا وشهدت نخبة المجتمع المدني أثناء حكم الملك محمد السادس نقلة نوعية، من خلال تخصيص ميزانية لهذا الأخير لتمويل هذه النخب، التي أصبحت شريكة في عملية التنمية، ومعولا عليها في تأطير المواطنين.[2]

[1]- بياضي محي الدين ، مرجع سابق ، ص 108.

[2]- هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص 171.

ثالثا: النخب السياسية في تونس:

1/ النخبة الحزبية:

لقد تميزت تجربة النخب الحزبية في تونس، في مرحلة ما بعد الاستقلال بسيطرة واضحة للحزب الاشتراكي الدستوري خلال حكم الرئيس "الحبيب بورقيبة"، والتي دامت 25 سنة، وأثناء حكم " زين العابدين بن علي "، باسم التجمع الدستوري الديمقراطي، مما خلق واقعا استبداديا يسيطر ويهيمن على كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

وبالرغم من ذلك ففي فترة السبعينيات ظهر نشاط كبير من الأحزاب اليسارية، كما ظهر تنوع في الحركات الإسلامية التونسية والتي تلعب دورا كبيرا في التغيير في المرحلة الراهنة.[2]

هذا وعرفت مرحلة حكم " الحبيب بورقيبة " و" زين العابدين بن علي" حراكا حزبيا غير مستقر، إلا أنه وبعد الانفجارات التي شهدتها تونس سنة 2011 من أجل تغيير النظام السياسي، ظهر 21 حزبا.

2/ النخبة الدينية:

يعود نشاط النخب الدينية في تونس ما بعد الاستقلال إلى ظهور حركة الاتجاه الإسلامي، في بداية السبعينيات، وتعتبر امتدادا في توجهاتها لحركة الإخوان المسلمين في مصر.

كان نشاطها سريا إلى غاية 1981، وبعد الإقرار بالتعددية صارت حزبا سياسيا، إلا أن هذه الحركة دخلت في توترات مع السلطة القائمة، بسبب حرمانها من منابرها، وهوما أدى في حدتها لمعارضة النظام السياسي، وهوما جعل مصير قادتها المحاكمة والإعدام

وبعد قيام " زين العابدين بن علي " بالانقلاب على " الحبيب بورقيبة "، وبعد الإفراج عن قيادات الاتجاه الإسلامي، زاد نشاطها وتحركاتها، وكان الرجل الأبرز فيها هو" راشد الغنوشي "، ودخلت بعدها الحركة الإسلامية في الانتخابات البرلمانية سنة 1989.

---

[1]- عز الدين عبد المولى ،" **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**" ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، فيفري 2013 ، ص2.

[2]- بوعوني الأزهر ، **الأنظمة السياسية** ، (تونس : مركز النشر الجامعي ، 2002) ، ص183.

وبعدها وفي نفس السنة غيرت هذه الحركة اسمها إلى " حركة النهضة "، وضمت في تركيبتها الإطارات الشابة، وسطرت هذه الحركة أهدافا تمثلت في العناصر التالية:

-دعم النظام الجمهوري واحترام الدستور.

-تكريس الشورى وتحقيق الحرية.

- التأكيد على استقلال القضاء وحياد الإدارة.

-دعم التعاون بين الأقطار العربية والإسلامية.

بعد انتهاء الانتخابات التشريعية 1989، عاد الصراع مرة أخرى بين السلطة وحركة النهضة، ليقرر رئيسها " الغنوشي " مغادرة البلاد، ليصدر بعدها الرئيس " زين العابدين بن علي " خطابا في ذكرى 07 نوفمبر 1989، ويعلن من خلالها منع أي حزب يقوم على أساس ديني .وبذلك تصدت السلطة لحركة النهضة، خاصة بعد اكتشاف تسربات عناصر هذه الأخيرة بالمؤسسات الأمنية والعسكرية وكانت اتهامات وزير الداخلية واضحة أنداك، بعدما اتهم الحركة باستغلال أفراد في هذه المؤسسات، بالتحضير لعمل إرهابي ضد الجيش ومراكز الأمن، وهكذا توزعت النخب الدينية ما بين السجن والمهجر[1].

إلا أن حركة النهضة الآن لم تبق محصورة في عملها داخل المجال الديني، والمجال السياسي، وإنما أصبحت تهتم بالجانب النظري والفكري، من خلال بناء علاقة جديدة بين الدين والسياسة، فصار من مرتكزات هذه الحركة الاهتمام بالدولة، والمجتمع المدني، والتركيز على البنى الثقافية والاجتماعية وتطويرها أي الدعوة إلى اهتمام الدولة بالفرد أو الجماعة المثقفة على شتى اتجاهاتها.

وهذا ما جعل الخطاب السياسي والفكري لدى الحركة يتماشى مع الحداثة السياسية، واستطاعت أن تدخل المجال السياسي كحركة مدنية توافق بين التنظير الفكري والحركة النضالية، وأصبحت تطالب بجدية المشاركة في المجتمع المدني.[2]

[1]-هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص ص ، 179، 180.

[2]-أبو اللوز عبد الحكيم، **إشكالية الدين والسياسة في تونس**، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011)، ص ص 394، 395.

هذا وهناك من يرى أن الغنوشي وفق إلى حد بين الأفكار الإسلامية والمفاهيم الغربية. إلا أنه يلزمه المزيد من التعمق النظري والتراكم المفاهيمي.[1]

3/ نخب المجتمع المدني:

سنتطرق في دراستنا لنخب المجتمع المدني في تونس، إلى الجمعيات والنقابات، وعملهما في الحياة السياسية، فالجمعيات هناك 03 أنماط، اما العمل النقابي فسنركز على الاتحاد الوطني التونسي للشغل.

1-**الجمعيات الحليفة:** تعتبر امتدادا عضويا لمؤسسات الحزب الحاكم، وتنتمي إليها شخصيات وزارية، تتكامل أدوارها مع الدولة بالإضافة إلى أنها تنفذ خياراتها.

2-الجمعيات حديثة النشأة: والتي حصلت على التأشيرة القانونية بموجب قانون الجمعيات سنة 1988، ونجد من بين هذه الجمعيات، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان، فرع تونس لمنظمة العفو الدولية.

وتأسست هذه الجمعيات من طرف شخصيات يسارية التوجه.

3-**الجمعيات العلمية والثقافية:** فهي ليس لديها أي علاقة مع هياكل الدولة، ولا تنخرط في المواقف المعادية لخياراتها.

أما عن النقابات فيعود بنا الحديث إلى تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسس سنة 1946، وارتبط هذا التنظيم النقابي في البداية بحزب الاستقلال التونسي، حيث شارك في انتخابات 1959، إلا أن عدم رضا العمال حال بين الاتحاد والسلطة في السبعينيات، مما جعل الأمر يتصاعد إلى المواجهات والإضرابات والاعتقالات ووقوع قتلى، مما جعل السلطة تتهم الاتحاد بالخروج عن الوحدة القومية[2]، إلا أن الاتحاد العام التونسي للشغل بقي هو التنظيم النقابي الوحيد على الساحة التونسية.

[1]-أبو اللوز، مرجع سابق، ص 392.

[2]-بياضي محي الدين، مرجع سابق، ص ص (95، 97).

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية في المغرب العربي:

أولا: الجزائر:

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بمجموعة من الخصائص ومنها:

1/ طبيعة البناء السياسي والمجتمعي:

أثرت البناءات التقليدية على عملية التحديث السياسي بالجزائر من خلال استناد المجتمع التقليدي إلى الأسرة، ومن مقوماته التي يستمدها من القرابة والانتماءات الخاصة على سبيل المثال، بينما في الدول المتقدمة نجد أن الشرعية تكتسي أهمية في هذه الدول.[1]

2/ مؤشر التجانس والتكامل السياسي والاجتماعي:

بالرغم من وجود تكوينات اجتماعية متجاورة إلا أن ذلك لم يمنع من الافتقاد إلى التجانس الاجتماعي، ولذا أصبح التجانس الثقافي وتوفير مجموعة من الشروط الموضوعية على رأس عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وتوفير مجموعة من الشروط الذاتية والتي تسمح بوجود قيادات طلائعية ذات مثل سياسية من خلال تجاوزها للانتماءات المحلية، من أساسيات التكامل السياسي والاجتماعي والتجانس.

3/ التعقيد المؤسساتي:

ونجد هنا غياب المؤسسات السياسية الحديثة مما لا يلبي متطلبات القوى الاجتماعية، وهذا ما يظهر السمة التقليدية التي تظهر على مستوى هذه المؤسسات، وتتجلى هذه السمة التقليدية أيضا في المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وهو الشيء الذي جعل النظام السياسي الجزائري يتبنى النماذج المؤسسية الغربية، وهذا ما أدى إلى تشويه هذه النماذج من المؤسسات التي لم تتكيف مع البنى الاجتماعية والاقتصادية مع طبيعة المجتمع الجزائر.

فغياب مؤسسات سياسية قوية يؤدي إلى فقدان المجتمع الوسائل الملائمة التي تحدد وتحقق

[1]- نصر محمد عارف ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ، (القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993) ، ص82.

مصالحه المشتركة، وإلى فقدان كذلك المصالح العامة لأبنائه.[1]

وهنا يحث هنتنغتون على إيجاد المؤسسات السياسية التي تستطيع تحقيق الاستقرار السياسي في البلدان الجديدة.[2]

ومن هنا فالتنمية السياسية في الجزائر تفترض إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة وتأسيس السلطة.[3]

4/ دور المجتمع المدني:

اصطبغت الثقافة التقليدية للمجتمع المدني في الجزائر غالبا بمواقف أفرادها بالمكونات الشعورية والقيمية، أكثر منه من المكونات الإدراكية والمعرفية. ومن هنا فإن الثقافة السياسية لا يمكن أن تكون من دون ثقافة مدنية، ويكتسي الطابع المدني ثقافة كلما أصبح الأفراد أكثر عقلانية في رؤيتهم، وأصبح بمقدورهم تصور مصالح المجتمع، إضافة إلى تمتعهم أكثر بحس المشاركة السياسية.

ويوصف المجتمع المدني من خلال عملية التنمية السياسية بعدم الفاعلية، وهذا ما أرجعه البعض إلى التسلطية في الممارسة السياسية. وهذا باعتبار أن النظام السياسي ساهم في تفكيك المجتمع نظرا لبنيته وتركيبته البسيطة.

5/ البعد الخارجي:

ولعب البعد الخارجي دورا كبيرا في تشكيل مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الجزائر، وهوما يسمى بالاختراق الخارجي المنظم، وهوما يجعل كل الدول النامية مهمشة في المستقبل تحت قبضة النظام العالمي الجديد.[4]

---

[1]-نفس المرجع، ص ص 101، 102.

[2]-نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجيات العالم الثالث**، (الجزائر: ط1، دار الكتاب العربي، 2003 ص،

[3]-يثم سطايحي، مرجع سابق، ص 102.

[4]حسين توفيق إبراهيم ، " التكنولوجيات و المعلومات و إشكالية الديمقراطية " ، **مجلة منبر الحوار** ، السنة التاسعة ، العدد 134، 1994، ص 121.

المبحث الثاني: تونس:

سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة واقع التنمية السياسية من خلال مظاهر التحديث السياسي التي باشر بها الرئيس "الحبيب بورقيبة "، وإلى التجربة الديمقراطية أو ما يعرف بالعهد الجديد التي باشر بها الرئيس " زين العابدين بن علي ".

أولا: مظاهر التحديث السياسي في عهد الرئيس " الحبيب بورقيبة ":

وسنتعرض بإيجاز إلى المجال الثقافي، والإصلاح الاقتصادي، والمجال السياسي، خلال الفترة الممتدة من (1955 –1987).

1/ المجال الثقافي:

ودعا فيها الرئيس "بورقيبة "إلى المحافظة على الهوية الوطنية، باعتبارها جزء من الكفاح ضد المستعمر، وقد بادر الرئيس بعدة إنجازات ثقافية، كإلغاء المحاكم الشرعية، وإقامة نظام قضائي مستوحى من النظام القضائي الفرنسي، والإقرار بقانون الأحوال الشخصية، بدعوته إلى ملاءمة الإسلام مع العالم الحديث، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الرجل والمرأة.[1]

وقد قوبل مشروع الرئيس " بورقيبة " بالرفض من طرف عدة شرائح اجتماعية رأت فيه الخيانة لأهداف الحركة الوطنية، وطمس الهوية والقيم الوطنية التي قامت ضد انتهاكات الاستعمار، وهذا ما عبرت عليه النخب الدينية، من خلال الدروس في المساجد، والدورات الثقافية، والتي وجدت الاستجابة من طرف المجتمع، خاصة الفئات المتعلمة من طلبة، ومدرسين، والموظفين والتجار والحرفيين.[2]

ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل نظرا لاستعمال القوة والعنف من طرف السلطة التونسية، وأمضى الرئيس بإصلاحات أخرى في الجانب الاقتصادي والسياسي.

---

[1]– عباش عائشة ، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (الجزائر : 2007/ 2008) ، ص 11.

[2]– أبو اللوز عبد الحكيم ، مرجع سابق ، ص ص 45 ، 46.

2/ الإصلاح الاقتصادي:

وكونت فيها السلطة حكومة برجوازية تمثل النفوذ الاقتصادي، بواسطة فرض مجموعة من الإجراءات التي تكرس هيمنة هذه الفئة، والتي من شأنها أن تعمق وتقنن التبعية للإمبريالية الفرنسية والأمريكية في المستقبل والمعروف على هذا النمط الاقتصادي أنه ضحر بالحاجيات الصناعية للبلاد، في المقابل زاد من تطوير السوق الامبريالية العالمية.

مما جعل التونسيين يعيشون الفقر والحرمان، وهوما أدّى إلى حركات اجتماعية رافضة لهذه الوضعية والتبعية الإمبريالية وقيام الإضراب العام في 1978، وانتفاضة الخبز في 1984. وهذا ما أدى إلى أزمة على مستوى الجماهير، وأزمة على مستوى الطبقة الحاكمة.

وعليه فإن الاقتصاد التونسي في هذه المرحلة قام على استيراد النموذج الاقتصادي الغربي، وهوما لا يتماشى والبيئة التونسية وهو ما جعل التنمية في يد القطاع الخاص، والرأسمال الأجنبي، ولم تحقق مصلحة الشعب.[1]

3/ المجال السياسي:

بدأت الإصلاحات السياسية في عهد الرئيس بورقيبة، بإعلان الجمهورية التونسية وإلغاء النظام الملكي سنة 1957، والإعلان عن الدستور الجديد للجمهورية التونسية المستقلة، والذي يسير الحياة السياسية فيه الحزب الدستوري الجديد، وشكل النظام السياسي هو نظام رئاسي، يقوم على ثلاث سلطات، السلطة التشريعية وتتمثل في المجلس الوطني وينتخب كل خمس سنوات، وفيه أربع لجان هي الشؤون الاجتماعية والثقافية، التشريعات العامة، الشؤون السياسية الداخلية، ولجنة الشؤون المالية.

أما السلطة التنفيذية فهي تمارس من قبل رئيس الجمهورية والذي ينتخب مع المجلس الوطني انتخابا حرا ومباشرا سريا.

ويقوم الرئيس بتعيين أعضاء الحكومة، وتتمتع الحكومة بالاستقلالية.

1-أبو اللوز عبد الحكيم ، مرجع سابق ، ص ص 45 ، 46.

أما السلطة القضائية التي تعد القوانين وتراقب تطبيقه.

بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية الأخرى، مثل حرية الصحافة والتعبير، حرية النشر، تأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.[1]

ورغم هذه الإصلاحات التي قام بها الرئيس " بورقيبة " إلا أن هذه المرحلة تميزت بالجمود، وطبعها هيمنة الحزب الواحد المتمثل في الحزب الاشتراكي الدستوري. [2]

ثانيا: التحول الديمقراطي في عهد الرئيس " زين العابدين بن علي ":

وكانت بداية هذه المرحلة بالانقلاب الذي قام به الجنرال" بن علي" بسبب مرض الرئيس " بورقيبة " ليحل محله رئيسا للبلاد، في السابع من نوفمبر 1987، ويقر فيه بيانا عبر فيه عن المشروع المجتمعي للتغيير وقال فيه:

" **إن شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها ويوفر أسباب الديمقراطية المسؤولة ...فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة، ومنظمة، تعتمد بحق تعددية الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية** ".

ولقد قرر الرئيس " زين العابدين بن علي " بالعديد من القوانين والتشريعات التي تخص الحياة السياسية، وتضمن التعديل العناصر التالية:

1-مبدأ التداول على السلطة شرعيا وسلميا:

وهنا ألغى الرئيس الفقرة التي تنص على حكم الرئيس مدى الحياة، وأبدلها بانتخابه كل خمس سنوات وألا يزيد على عهدتين.

وألا يزيد عمر الرئيس عن 70عاما، وفي حال إعاقة الرئيس عن تأدية مهامه، فإن رئيس المجلس الوطني هومن ينوب عنه.[3]

---

[1]-عباش عائشة ، مرجع سابق ، ص ص 117 ، 118.

[2]-أحمد الداسر ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**

enamaroc.exprimetoi.net/t30-topic (16/05/2017).

[3]فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص 218، 219.

إلا أنه فيما بعد سنة 1997 عدل الرئيس " زين العابدين بن علي " مدة العهدتين إلى عهدة رئاسية غير محدودة، فترشح للانتخابات الرئاسية 1999 و2004، وهكذا اعتبرت فترة حكمه بحكم الحديد والنار بعد استيلائه على السلطة هو وحاشيته. [1]

2-الفصل بين السلطات:

أقر دستور 2002 بالنظام السياسي الرئاسي، وبأن كل سلطة لها صلاحيتها على حدة، واستقلالية القضاة، كما أعطى هذا الدستور الشعب ممارسة سلطته بواسطة مجلس النواب أو مجلس المستشارين، أو الاستفتاء، وهذا ما جعل الدستور يكرس ثنائية السلطة التشريعية[2]

3-مبدأ التعددية السياسية:

نص دستور 2002 على ما يلي:

" **حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون والحق النقابي مضمون** ".

ولكن التجمع الدستوري بقي هو المسيطر في الحياة السياسية، وأغلق الباب أمام الحركات الدينية لوصفها أنها تدعوا إلى التعصب وتمزق الوطن.[3]

4-مبدأ احترام حقوق وحريات الأفراد:

ويتعلق باحترام حقوق الإنسان، حيث أنشئت هيئة عليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في 1991، وذلك من أجل كرامة الإنسان، إضافة إلى الحق في التعبير، وفي الانتخاب، التنظيم، الترشح.[4]

وعليه فإن تونس وبالرغم من أنها خطت خطوة هامة في عملية التنمية السياسية، ورغم أنها لا تعاني من المشكل الاثني، إلا أنها تتميز بالكثير من العقبات، والتي تتمثل في ضعف

---

[1] حدرباش لوهاب، " العوامل السياسية للثورات العربية "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع4، (ديسمبر 2015)، ص 101.

[2] عائشة عباش، مرجع سابق، ص ص 139، 140.

[3] فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 221.

[4] عائشة عباش، مرجع سابق، ص 141.

المجتمع المدني، وسيطرة وهيمنة الحزب الواحد وعدم إشراك الأحزاب المعارضة في عملية اتخاذ القرار، وعدم احترام حقوق الإنسان، وتقييد در الصحافة.[1]

بالإضافة إلى التبعية التي تعيشها تونس من حيث انتهاجها سياسات مفروضة عليها من الخارج.[2]

[1]–أحمد الداسر، مرجع سابق، ص 15.

[2]–عباش عائشة، مرجع سابق، ص 153.

ثالثا: المغرب:

إن التنمية السياسية في المغرب عرفت عدة تطورات أفرزتها ثلاثة مراحل، مرحلة تشكيل الحكم في المملكة المغربية من (1956-1962)، ومرحلة البناء الدستوري من (1962-1975)، مرحلة التوجه المحلي والإصلاح الهيكلي للاقتصاد من (1975-1992)، ومرحلة العهد الجديد بعد 1992.

أولا: مرحلة بداية تشكيل الحكم في المملكة المغربية:

وامتدت هذه الفترة من 1956 إلى 1962، بعد انتهاء الحماية الفرنسية على المغرب مباشرة سنة 1956، حيث شهدت بناء الدولة الوطنية الحديثة في عهد السلطان محمد الخامس، أجريت فيها أول انتخابات محلية كنقطة انطلاق للديمقراطية، سنة 1960، وفاة الملك محمد الخامس وانتقال السلطة مباشرة للحسن الثاني سنة 1961، ووضع القانون الأساسي للمملكة، والذي تم الاعتراف فيه بما يلي:

-في الجانب السياسي تم التعرض إلى حرية وقانون الصحافة، إضافة إلى تشكيل نظام برلماني، استقلالية القضاء، فصل السلطات، التعددية السياسية والنقابية.

-وفي الجانب الاقتصادي، قام المغرب على النهج الليبرالي، وكان التركيز فيه على القطاع الفلاحي.[1]

ثانيا: مرحلة البناء الدستوري:

فعلى المستوى السياسي، منح الملك " الحسن الثاني " لنفسه تعيين الوزير الأول وعزله بإرادته دون الرجوع إلى نتائج الانتخابات، بالإضافة إلى حل البرلمان.[2]

ومن خلال دستور 1970 و1972 فإن الملك عزز القاعدة الدينية، وربط الجيش بالمؤسسة العسكرية بعد المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين في الإطاحة به.

ومن أجل إقامة عملية التعبئة والإجماع الوطني وظف الملك " الحسن الثاني " الصحراء

[1] فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص ص (180،183).

[2] مارينا أتاواي ميريديثرايلي، مرجع سابق، ص 8.

الغربية لتجنب الاختلافات مع المعارضة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تركز الاهتمام للبناء الاقتصادي، بالاعتماد دائما على الفلاحة، بالإضافة إلى الاعتماد على الصناعة التحويلية.[1]

ثالثا: مرحلة التوجه المحلي والإصلاح الهيكلي للاقتصاد:

ما يعرف في هذه المرحلة سياسة التقشف، وتكريس الاستقرار المالي، من خلال تطهير الوضعية المالية للدولة، ومنح اختصاصات هامة للسلطة المحلية من أجل تحقيق حرية المشاركة.

رابعا: مرحلة العهد الجديد بعد 1992:

وجاءت هذه المرحلة في سياق التصالح مع المجتمع من خلال إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وديوان المظالم وهيئة الحقيقة والإنصاف، من اجل احترام الحريات الفردية والجماعية.

بالإضافة إلى إحداث مؤسسات ذات طابع سياسي وقضائي.[2]

كما قام الملك " الحسن الثاني " بنظام التناوب بإشراك أحزاب المعارضة في الحكومة، واختيار الوزير الأول حسب نتائج الانتخابات بالأغلبية، والسماح لحركة الإصلاح والتجديد وهي الآن حزب العدالة والتنمية بالدخول في الانتخابات كحزب إسلامي. بالإضافة إلى التطور الذي أحرزه المجتمع المدني والذي شكلت أهم محور في حقوق الإنسان، والمرأة.[3]

أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة إصلاحات الملك" محمد السادس"، والذي خلف والده في سنة 1999، حيث نهج نفس النهج الذي سار به والده، من خلال الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتقوية دور الاستشاري لحقوق الإنسان، إلا ان السيء الذي ينتقد عليه الملك، هو تمتعه بالسلطة المطلقة، حيث أن الملك يسود ويحكم .[4]

---

[1] أحمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي(17/05/2017) enamaroc.exprimetoi.net/t30-topic

[2] فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 292-293.

[3] مارينا أتاواي ميريديثرايلي، مرجع سابق، ص ص 10-11.

[4] مارينا أتاواي ميريديثرايلي، مرجع سابق، ص14.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن ان نستخلصه من الفصل الثاني هو أن المغرب العربي يملك الكثير من الخصوصيات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، التي تؤهله ليصبح وحدة متكاملة ونظرا لوجود عدة نخب تساهم في العملية السياسية، وتسعى للتحول الديمقراطي،وتحقيق التنمية السياسية، إلا أن الصراعات بين هذه النخب، والقيادات الحاكمة حال دون ذلك، لأن هذه الأخيرة تريد تملّك السلطة، والتحكم في صناعة القرار وتوجيه السياسة العامة، ووضع كل السبل للمحافظة على بقائها في السلطة في حين ساد عدم التنظيم، وعدم الجدية، والتشرذم والتناقض في الأفكار من النخب الأخرى، مما سهل لغة الصراع بدل المنافسة، وبالتالي يصعب تحقيق تنمية سياسية، قائمة على المشاركة السياسية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة، وحينها تضيع حقوق الأفراد، فتصبح لغة الاحتجاج هي العنف وهنا يخلق القمع والاعتقالات والتعذيب، فتصبح حقوق الإنسان في خطر ومصالح هذه الدول مهددة من الكيانات الكبرى .

الفصل الثالث:
دور النخب في التنمية السياسية في المغرب العربي، مقارنة بين الجزائر

مدخل للفصل الثالث:

سنحاول في هذا الفصل أن نلقي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب فيما يخص دور النخب في التنمية السياسية في المغرب العربي، من خلال العلاقة بين النخبة والنظام السياسي، ومقومات التنمية السياسية، ودور النخب فيهما في تفعيل التكامل المغاربي.

المبحث الأول: علاقة النخبة بالنظام السياسي:

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال خلافات أدت إلى تقسيم النخب الثورية وتنافسها حول السلطة، وكان الصراع بين مجموعتين مجموعة الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة مدعمة من طرف ما عرف عليهم بجماعة الثلاثة كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، ومجموعة القيادة العليا لجيش التحرير ومن أبرزها كل من "الهواري بومدين، أحمد قايد، علي منجلي". وقد وصل هذا الصراع إلى حالات من القتال الذي استمر حتى أثناء حكم بن بلة.

هذا الصراع بين النخب، حسب بعض الدراسات، كان على أساس المصلحة، من خلال المصلحة الشخصية التي تعني وصولا لنخبة كأفراد إلى الحكم، والمصلحة العامة وهي وصول النخبة إلى الحكم وتطبيقها مشروع بناء الدولة وفق رؤيتها الخاصة. وقد صنفت النخبة السياسية خلال هذه الفترة إلى صنفين: أ-النخبة المنغلقة أحادية التوجه، وتمثل التيار القومي الوطني في إطار العروبة بزعامة أحمد بن بلة.

ب-النخبة المنفتحة متعددة الاتجاهات، والتي تمثل التيار الحداثي بزعامة " حسين آية أحمد". إذن النظام السياسي في هذه الفترة شهد صراعا بين نخبتين سياسيتين، كان كل واحد منها يهدف إلى الوصول إلى السلطة لإقامة مشروع بناء الدولة حسب توجه كل نخبة، وبالتالي كان الصراع مصلحيا ولم يكن عرقيا.[1]هذا عن الجزائر أما المغرب فبعد الاستقلال سنة 1956 عرف نظام حكم ملكي، عرف حالة الاستقرار من خلال الثقة التي منحها الشعب للملك " محمد الخامس، فكان الاستقرار بين النخب متمثلة في الأحزاب والمنظمات المهنية والطائفة اليهودية والنظام السياسي .[2]وهو نفس الشيء بعد تولي الملك " الحسن الثاني " العرش الملكي

[1]William b .quandt, Berbers **in the Algerian political elite , California : the RAND corporation** , 1970,PP 13-15-20.

[2]-عبد الله الحسن الجوجو، **الأنظمة السياسية المقارنة**، (د، م، ن: الجامعة المفتوحة، 1997)، ص216.

سنة 1962، أين منح الدستور النخب الحزبية ونخب المجتمع المدني متمثلا في النقابات بمهمة تأطير المواطنين وتمثيلهم .[1]أما مرحلة الصراع الأيديولوجي (مرحلة حكم الهواري بومدين من 1965 إلى 1978)، في الجزائر فتميز بالأحداث التالية: فلقد كانت البداية في هذه المرحلة بالانقلاب الذي قام به جماعة تلمسان لإزاحة أحمد بن بلة من الحكم، وصار الحكم للنخب العسكرية، بتولي العقيد الهواري بومدين لرئاسة الدولة، وحدث هذا في 19 جوان 1965، وهذا ما سمح بتجسيد التوجه الاشتراكي للدولة، وقيام الأحادية الحزبية، وتشكيل مجلس الثورة مكونا من 26 عضوا .[2] سيطرت هذه النخبة العسكرية على النظام السياسي الجزائري، من خلال توصلها إلى الحكم، ومن خلال رسمها للأيديولوجية التي تقوم على الخيار الاشتراكي، وتجسيد فكرة الولاء للوطن والقومية، والابتعاد عن الجهوية عند الانتماء للحزب، أو للجيش أو مؤسسات الدولة.

ومن خلال تبنيها لعدة مفاهيم أيديولوجية تتمثل في الدولة–الأمة، حزب التحرير، الشرعية الثورية ودعا النظام السياسي من خلال هذه النخبة إلى منع فكرة التعددية سواء كانت سياسية أو ثقافية، أو اجتماعية، بالانتشار وسط أطياف المجتمع الجزائري [3]، وإلى الوقوف ضد المعارضة واصفا إياها بأنها موالية لليبرالية الغربية. [4]أما عن المغرب فرغم التعددية السياسية التي فرضها النظام السياسي المغربي بعد الاستقلال، إلا أن استراتيجيته كانت واضحة من خلال تشتيت الأحزاب، وتدجين قياداتها السياسيين[5]، والشيء الذي ميز فترة حكم الملك " الحسن الثاني" من 1965 إلى 1972، هوضم الجيش إلى المؤسسة الملكية، خاصة بعد إفشال هذه الأخيرة للمحاولتين الانقلابيتين المدبرتين للملك " الحسن الثاني "، ما بين 1971

[1]–شليغم غنية، مرجع سابق، ص47.

[2]Madjid ben cheikh, Algérie : **un système politique militarisé, paris : le harmattan**, 2003, P.7.

[3] – William b .quandt, Op–cit, PP 20, 21.

[4] –Majid ben chikh , Op–cit , P

[5]مارينا أتاواي و ميريديثرايلي ، مرجع سابق ، ص8.

و1972[1]، لتصبح نخبة الجيش أداة في يد الملك .وهذا ما يظهر الاختلاف بين النظام السياسي الجزائري والمغربي في هذه الفترة، فالأول تسيطر عليه النخبة العسكرية، والثاني المؤسسة الملكية .وفي الجزائر شهدت عودة الصراع الأيديولوجي خلال مرحلة حكم الشاذلي بن جديد من(1979 إلى 1989)،تميزت هذه المرحلة بالانقسامات الأيديولوجية بين النخب السياسية، وبالذات بين النخبة الحاكمة، والنخبة الليبرالية، والنخبة الجديدة ذات التوجه الإسلامي، فالأولى انقسمت إلى اتجاه اشتراكي محافظ، وآخر إصلاحي ، يفضل الاتجاه الاشتراكي المحافظ اللامركزية ومقاربة التسيير الذاتي للتنمية الصناعية والزراعية، ويفضل الثاني النظام المركزي، واللذان يمثلان امتدادا لمرحلة حكم الهواري بومدين، الأول امتداد لشخصية عبد القادر زرداني، والثاني بشخصية بلعيد عبد السلام .اما الثانية فكانت تطالب بالتعددية والليبرالية، والثالثة تأثرت في فكرها بالإخوان المسلمين الذي كان منتشرا في كل من مصر والعراق وفلسطين، وهذا كنتيجة لاستعانة الجزائر لمعلمين من هذه الدول، ولإشراك الإخوان في الجزائر في سياسة التعريب ودعت هذه الفئة إلى نبذ النظام الاشتراكي والدعوى إلى بناء مجتمع إسلامي، كما سيطرت هذه الفئة قطاعي العدالة والتربية، واستطاعت التأثير على جزء من النخبة السياسية، وكان من إنجازاتها قانون الأسرة سنة 1984.[2]

أما عن المغرب فالوضع يختلف عن الجزائر، فإن الملك لم يعترف بمشروعية النخب الدينية المتمثلة في حركة العدالة والإصلاح ومنعها من خوض غمار التجربة الانتخابية .[3]إلا أن الدولة المغربية دعمت الزوايا باعتبارها ليس لديها أي مطامح سياسية، وهوما جعلها جزء من السياسة الدينية الرسمية .[4]ويمكننا التحدث عن دخول الجزائر في الليبرالية، وصراع التيار الإسلامي والمؤسسة العسكرية (من 1989 إلى 1999) بدأت هذه المرحلة بتجسيد دستور

[1]–هشام صاغور، مرجع سابق، ص166.

[2] –karimadiréche, « **nation Algérienne ou nation musulmane ? Une approche historique** », naqd ,2014/2, horssérie 3, PP.35.37.

[3]– مارينا أتاواي وميريديثرايلي، مرجع سابق، ص21 .

[4]–عبد الرحمن العطري، مرجع سابق، ص177.

1989 الداعي إلى التعددية السياسية، لتجاوز الأحادية الحزبية، والذي جاء كنتيجة لأحداث أكتوبر1988، والذي فرضه التيار الإصلاحي داخل الحزب الواحد، من أجل إعادة طرح مسألة الديمقراطية، وإشراك الشخصيات الإسلامية في الحكم باعتبار أن الكثير منهم هم من أبناء الشهداء والمجاهدين، وهوما مهد لميلاد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي استطاع كسب تأييد شريحة واسعة من المجتمع[1]واستطاع هذا الحزب أن يفوز بالانتخابات المحلية سنة1991، إلا أنه وبعد وقف المسار الانتخابي من طرف الجيش، والذي دعمه في ذلك "اللجنة الوطنية للحفاظ على الجزائر " [2]، أعيد تموقع النخب السياسية المتمثلة في الأحزاب اليسارية والوطنية واليمينية، والتي اختار أغلبها دعم الجيش والوقوف ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ .[3]وشهد المغرب في هذه الفترة على عكس الجزائر، الانفراج السياسي وتوسيع مجالات الحرية لعامة، فقد شهدت تجاوبا بين الملك والنخب السياسية، ونخب المجتمع المدني .إضافة إلى ظهور نخب اقتصادية شابة طامحة لإيجاد قنوات سياسية للحفاظ عن مصالحها، فكل هذه النخب مهدت للإصلاح الدستوري والسياسي، وهو ما خلق دستور توافقي في 1992 .[4]كما قام الملك المغربي " الحسن الثاني " من خلال دستور 1997 بنظام التناوب، الذي سمح بإشراك المعارضة في الحكومة إذا حققت الأغلبية البرلمانية، أي اختيار الوزير الأول سيكون وفق الأغلبية .[5]في سنة 1999 حتى 2014، شهدت الجزائر محطة هامة في الساحة السياسية، بتولي عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للبلاد ما ميز هذه المرحلة هو الشخصية القيادية التي أبداها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من خلال محاولته إبعاد الجيش عن التدخل في الحياة السياسية، من خلال الصراع الخفي مع بعض القادة العسكريين الذين سيروا الحكم في العشرية

---

[1] –karimadiréche, Op.cit. , P38.

[2]– Rachid telemçani، «**le coup de force permanent en Algérie: armée، élection et islamisme** ، maghreb–mechrek , n'221, (2014/3) , P100.

[3]– صالح بلحاج، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر** (الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش ومخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، 2012)، ص103.

[4]–فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص ص (296، 298).

[5]– مارينا وأتاواي وميريديثرايلي، مرجع سابق، ص10.

السوداء، وساعده في ذلك استناده إلى الشرعية الشعبية خاصة بعد سياسة الوئام المدني في عهدته الأولى، والتي كان من نتائجها إنهاء الأزمة الأمنية التي هزت الدولة والمجتمع، وهذا ما جعله يفقد هيمنة ومكانة النخبة العسكرية بالتخلص منها تدريجيا، وهوما أشار إليه في بداية حكمه أنه لن يكون ثلاثة أرباع الرئيس، وأنه قبل أن يكون رئيس كل الجزائريين هو القائد الأعلى للجيش.[1]

نفس الشيء في المغرب فقد لعبت شخصية الملك الجديد " محمد السادس " دورا كبيرا في الساحة السياسية، بفضل الإصلاحات التي جاء بها، لحد وصف فيه بملك الفقراء، وأعطى اهتماما للنهوض بحقوق الإنسان، وتعديل مدونة الأسرة. وفي الجزائر زيادة على الدعم الشعبي للرئيس، زاد دعم المجتمع الدولي، الذي اعتبره رجل سلام خاصة بعد سياسة المصالحة، وقدرته على تسويق نفسه داخليا وخارجيا كشخصية صانعة للسلام. بالإضافة إلى تكفله شخصيا بملف السياسة الخارجية بالتركيز على الجهاز الدبلوماسي في ذلك، منتهجا إحياء عصب الوطنية وفق الإرث البومديني. وزيادة على كل هذا استطاع الرئيس بوتفليقة أن يلقى الدعم من المجتمع المدني والأحزاب السياسية، على حساب النخبة العسكرية وحتى منها بعض الأحزاب التي كانت تؤيد هذه الأخيرة خلال التسعينيات.[2]

أما عن المغرب بخصوص الملك محمد السادس، فبدأت تثار حول طقوس القصر الملكي من تقبيل لليد والركوع للملك التي اعتبرت مهينة للذات الإنسانية، ولا تتماشى مع القيم الإسلامية، بالإضافة إلى اتهامه بخرق حقوق الإنسان.[3]

[1]–صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 103.

[2] –Abdelhazizhoumad, Bouteflika : **homme de paix et digne fils d'Algérie**, paris : Edition publico, 2010, p76.

[3]–فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص ص 313، 314.

المبحث الثاني: مقومات التنمية السياسية:

أولا: من حيث المشاركة السياسية:

1-الأحزاب:

-توجد في كل من الجزائر والمغرب أحزاب سياسية، وتقوم على أساس التعددية الحزبية، بالرغم من أن المغرب كان سباقا لهذه التعددية منذ إقرارها في دستور 1962، وهي الفترة التي استقلت فيها الجزائر، والتي امتازت بقيام نظام الحزب الواحد، والذي سيطر عليه حزب جبهة التحرير الوطني إلى غاية دستور 1989، الذي أقر التعددية السياسية في الجزائر .-الأحزاب لا تخضع لمنطق دوران النخب وتفعيل التناوب، نظرا لوجود منطق الزعامات والذي تمثله فئات متقدمة في السن فأغلب الكوادر الحزبية تتجاوز سن الخمسين في المغرب[1]، وفي الجزائر عرف عدم التناوب على السلطة داخل الأحزاب السياسية أزمات سياسية في انعقاد مؤتمراتها الخاصة، مثل الأزمة في حمس سنة 2008. وهذا يرجع إلى عدم وجود آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة. افتقاد الأحزاب إلى التعبير عن الالتزام الأيديولوجي، فلقد افتقرت النخب الحزبية المغربية إلى المبادرة والإبداع الحزبي، نتيجة خضوعها لإملاءات، ونتيجة تماشيها وفق المصلحة والانتفاع [2]

وغير بعيد عن الجزائر غابت القضايا الجوهرية لدى النخب الحزبية من تقييم للعملية الديمقراطية، وتقييم الفساد السياسي مثلا.[3]

[1]-عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 98.

[2]-هشام صاغور، مرجع سابق، ص 145.

[3]Addilahouari, « les parties politiques en Algérie« **revue de l'occident musulman et de la méditerranée**, CRNSaix-en Provence, 2005.

-نخبة المجتمع المدني:

تميزت علاقة المجتمع المدني مع الدولة في كلا الدولتين، بتبعية المجتمع المدني، وعدم الاستقلالية المالية.

-هيمنة الدولة على وسائل الإعلام، فأصبحت القنوات والإذاعة لا تعبر الا عن رأي الدولة، وأصبحت هذه الأخيرة تعمل على الحد من حرية الصحافة.

-التقييد القانوني للمجتمع المدني، فيما يتعلق بالحق في إنشاء الجمعيات أو نشاطها.

-المعوقات السياسية للمجتمع المدني، خاصة في ظل اكتساح الدولة لكل مجالات الحياة المجتمعية في إطار المشروع الشمولي للدولة في دولنة المجتمع.

-المعوقات الثقافية للمجتمع المدني، بالنظر إلى الثقافة المغروسة وسط المجتمع.[1]

كانت هذه أوجه التشابه بين الجزائر والمغرب فيما يخص المشاركة السياسية، أما أوجه الاختلاف التي يمكننا الإشارة إليها تتمثل فيما يلي:

1/ الأحزاب:

-يعتبر المغرب البلد الوحيد في المغرب العربي الذي اتبع التعددية الحزبية بعد الاستقلال، أما الجزائر اتبعت نظام الحزب الواحد.

-عملت الأحزاب المغربية خاصة أحزاب الكتلة على تأطير وتنظيم المجتمع المغربي، كما ساهمت في تقوية وتعزيز العمل الديمقراطي، ودعمت حقوق الإنسان بالمغرب، وساهمت في تصفية ملف المعتقلين، وكان لها الدور الكبير في الإصلاحات السياسية والدستورية سنة 1992 و1996، أما الجزائر فلم تلعب نفس الدور الذي لعبته الأحزاب المغربية، نظرا لاعتمادها في السابق على الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني، والذي غلق

[1]-بياضي محي الدين، مرجع سابق، ص ص (160. 169) .

الطريق أمام تشكل نخب متعطشة على السلطة

وتفتح المنافسة من اجل السلطة، على غرار حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي كان يقوده " حسين آية أحمد" الذي كان يدعوا إلى الديمقراطية، والذي اعترف بشرعيته إلا في سنة 1989 تاريخ انطلاق التعددية الحزبية في الجزائر.

-تعتبر الانتخابات في الجزائر سنة 1991 أول عملية ناجحة ديمقراطيا من حيث الشفافية والمصداقية التي لم يشبها التزوير والتي فاز بها حزب إسلامي وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة، قبل أن يمحى هذا المسلسل الديمقراطي ويتحول إلى فوضى.

2/ المجتمع المدني:

-تعتبر المغرب السباقة لفتح المجال أمام المجتمع المدني، خاصة النقابات التي ساهمت إلى حد كبير في التحول الديمقراطي منذ الاستقلال، أما الجزائر لم يكن لها ذلك حتى التسعينيات.[1]

ثانيا / حقوق الإنسان:

-لقد عملت كل من الجزائر والمغرب من خلال تشريعاتهما ودساتيرهما على تحقيق حقوق الإنسان، عبر مبدأ استقلالية القضاء وذلك للتشبث بما جاءت به حقوق الإنسان العالمية، من خلال ما سنته هيئة الأمم المتحدة.[2]

من حيث احترام حقوق الإنسان بالرغم من إقرار الجزائر للتعددية الحزبية سنة 1989، والسماح بمزاولة نشاط الأحزاب السياسية بكل حرية، إضافة إلى أن الجزائر كان لها السبق في التحرير الإعلامي منذ التسعينيات، إلا أنها مثل المغرب مازالت تلاقي انتقادات واسعة فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان، والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان من حيث الشكل منافية تماما

[1] أحمد الداسر، مرجع سابق، ص ص 6، 7.

[2] -سعدي حيدرة،" دور الإرادة السياسية و استقلالية القضاء في ترسيخ حقوق الإنسان بالدول المغاربية (الجزائر أنموذجا)"، المجلة **الجزائرية للدراسات السياسية**، ع 5، (جوان 2016)، ص ص65، 66.

للواقع خاصة بظهور ملفات فظيعة بهذا الملف.[1]

انتقدت الجزائر في مجال حقوق الإنسان من طرف منظمة العفو الدولية من حيث القيود التي تفرضها على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع والعقيدة، ونفس الشيء بالنسبة للمغرب، إلا أن ما سجل على المغرب هو القمع المرتكب ضد المتظاهرين الصحراويين الذين ينادون بحق تقرير مصيرهم.[2]

[1]- سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط: (1995-2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تنظيم سياسي و علاقات دولية (جامعة تيزي وزو :2013)، ص ص 85، 86.

[2]- عائد عميرة، **واقع سجل حقوق الإنسان في دول المغرب العربي**.
) 2017/05/23) http://www.noonpost.org/content/16795

المبحث الثالث: دور النخب في التكامل المغاربي:

أولا: النخب الحاكمة:

لقد دعت النخب الحاكمة في كل من المغرب والجزائر إلى تحقيق تكامل مغاربي فعلي، إلا أنها تعيش تناقضا واضحا فهي تسعى في خطاباتها إلى القطرية بدل الوحدوية المغاربية، وهذا ما جعلها تفشل في توفير الأرضية الصالحة لجماهيرها وتلبية رغباتها في تحقيق تكامل مغاربي حقيقي.

ولعل السبب الحقيقي في عدم تحقيق التكامل يرجع إلى طبيعة النظامين السياسيين الجزائري والمغربي، واختلافاتهما واللذان امتازا في الغالب بالتسلطية، والوصاية الأبوية.

على مستوى الوزراء خرج وزراء الخارجية المغاربة سنة 2009 بعدة قرارات لتفعيل مؤسسات المغرب العربي، وكانت في مجملها ترتكز على الجانب الاقتصادي.[1]

أولا: الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب دورا مهما في العملية التكاملية للمغرب العربي، وذلك للتصدي التي تمس الأمن القومي للمنطقة، ومن خلال التعاون والتكامل في المجالات القطاعية والسياسية، وبهدف توطين الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية.

إلا أن تتبع الأحزاب في الجزائر والمغرب لخطابات النظامين السياسيين كل على حدة، يحول دون تحقيق التكامل، باستثناء بعض الأحزاب المعارضة التي مازالت تدافع وتدعوا إلى التكامل الفعلي، مثل جبهة القوى الاشتراكية في الجزائر، والبعض من الأحزاب المغربية المعارضة.

وبالرغم من ضعف الأحزاب السياسية في كل من الجزائر والمغرب دفع عجلة التكامل المغاربي،

[1]–هشام صاغور، مرجع سابق، ص ص (197. 199).

إلا أن الحراك العربي الأخير جعل النظامين السياسيين الجزائري والمغربي ببناء علاقات جديدة مع المعارضة، وإشراك الأحزاب السياسية فيها في عملية التكامل.[1]

ثانيا: نخبة المجتمع المدني:

لقد ظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية للتنمية، والمنظمات المهنية والنقابات والجمعيات الخيرية وحقوق الإنسان وتتنوع من حيث الأهداف والشكل.

فهناك جمعيات تنشط في المجال الاجتماعي وتضم رجال الأعمال والمقاولين والمهندسين، وهدفها تشكيل شبكات مغاربية قائمة على التشاور وتبادل الرأي.

وهناك تنظيمات مهتمة بالدفاع عن الديمقراطية واحترام الحريات الفردية والجماعية وترسيخ التعددية وحرية الرأي والمعتقد والمساواة بين الجنسين والحكم الراشد فبالإضافة إلى تموقعها

في الحياة الوطنية من خلال قوة النقد والاقتراح، فهي تسعى إلى توحيد نشاطها، وتقديم مطالب، وقضايا مشتركة، وهنا نجد الجمعيات المدافعة عن حقوق المرأة والتي شكلت فدراليا تطالب بعدم التمييز ضد المرأة.

بالإضافة إلى بروز ممثلي الطبقة الوسطى ونخبا اقتصادية واجتماعية وأكاديمية، قامت في اتصالاتها على شبكات التواصل والإعلام، فبفضل الانترنت أصبح نشاط الجمعيات عابرا للحدود.[2]

[1]–طاهر خاوة، **دور الأحزاب في التحديث و المشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: 2014)، ص ص (32. 36).

[2]–عمر جفال،" مستويات تقدم المسار المغاربي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع 5، (جوان 2016)، ص ص 32، 33.

يمكن القول من خلال دراستنا لهذا الفصل تعرفنا على ما يميز بين الجزائر والمغرب من أوجه تشابه، واختلاف، ورأينا كيف أن المؤسسة العسكرية في الجزائر كان لها دور كبير في عملية التنمية السياسية خلال مرحلة الاشتراكية، واستمرت حتى وصول الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " إلى سدة الحكم، بعدها أصبحت السلطة في يد الرئيس، بينما في المغرب عرفت سيطرة المؤسسة الملكية منذ الاستقلال إلى اليوم، رغم المحاولات الانقلابية الفاشلة في السبعينيات من طرف بعض رجالات الجيش، والتي تصدى لها الملك "الحسن الثاني"، وكيف أن النخب الحزبية، ونخب المجتمع المدني رغم التشابه الكبير بينهما، إلا أنهما في المغرب ساهما في الإصلاحات الدستورية، وتنظيم الجماهير وتمثيلهم، ورأينا مدى التنظيم الجيد والاتصال بين نخب المجتمع المدني في كلتا الدولتين لمحاولتهما تفعيل التكامل المغاربي، الذي فشلت فيه القيادات السياسية، إلا أن المصالح الضيقة وضعف الإرادة السياسية للحكام، إضافة للمشكل الكبير وهو الخلاف بين الدولتين حول مصير الصحراء الغربية، يحول دون تحقيق التكامل الفعلي للمغرب العربي .

خاتمة:

ما يمكن أن نقوله في الأخير، أنه بالرغم من أن النخب في المغرب العربي لعبت دورا في عملية التنمية السياسية، إلا أنه لم يحقق نجاحات، لا في تحقيق التنمية السياسية داخل الدولة الوطنية، ولا في تحقيقها في المغرب العربي ككل، نظرا للصراعات التي ميزت النخب داخل النظام السياسي، وللمصالح الضيقة التي أبدتها النخب الحاكمة، من خلال البحث عن كل السبل للبقاء في السلطة، وبالتالي تقييد النخب الأخرى، ومنعها من الوصول إلى السلطة، مقابل السماح للنخب التي تبدي ولاءاتها، والتي تتماشى مع توجهات النخب الحاكمة، بمنحها مراكز في السلطة، أو امتيازات، بما يعود بالسند والدعم، وقبول مشاريع وسياسات النخب الحاكمة، التي تتحكم في صناعة القرار السياسي.

وكان من بين أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

إضافة إلى عدم التنظيم، والتسابق والصراع على الزعامات والقيادة، داخل الأحزاب، مما أدى إلى فشل التداول السلمي على السلطة، كما امتازت هذه الأحزاب بالمناسبتية، فحضورها وظهورها لا يكون إلا أثناء الانتخابات، مما جعل الجماهير تصفها بالمصلحية، وباتت خطاباتها غير مقبولة لدى الجماهير نظرا للتناقض الذي ميزها أداءها السياسي، والذي أفقدها الشرعية والتأييد.

بالرغم ومن وصول الأحزاب الإسلامية في الحكومة في كل من تونس والمغرب، إلا أن برامجها وتوجهاتها ما زالت تخيف المؤسسة الملكية في المغرب، والرئاسة في تونس.

أما نخب المجتمع المدني على المستوى الإقليمي تظهر تنظيمات وتحالفات أحسن بكثير من الدور الذي تلعبه داخل دولها، نظرا لقوة تنظيمها واتصالاتها العابرة للحدود، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية، والانترنت الذي سهل العملية الاتصالية بين هذه النخب، ونظرا لأن المجتمع المدني داخل الدولة، لا يتمتع بالاستقلالية، ومقيد بقوانين، تحجمه عن دوره في المشاركة السياسية، وفي الكثير من الأحيان كان المجتمع المدني رهين الإملاءات، فغالبيته تدعم المشروع السياسي الذي تتخذه السلطة أو النخبة الحاكمة.

أما على مستوى النخب العسكرية، ففي الجزائر بالرغم من أن السلطة الحاكمة أبعدته عن التدخل في الحياة السياسية، وحثّها على إقامة دولة مدنية، إلا أن حضورها يبقى خفيا.

وعليه فإن تحقيق التنمية السياسية في المغرب العربي مرهون بقوة وتأثير النخب داخل النظام

السياسي، والإرادة السياسية للنخب الحاكمة، وتفعيل المشاركة السياسية وسط الجماهير لكسب الرضا والتأييد، وتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة، وإشراك المعارضة في صناعة القرار.

قائمة المراجع:

1-المراجع باللغة العربية :

أ-الكتب:

1- أبو اللوز عبد الحكيم، **إشكالية الدين والسياسة في تونس**، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

2- الجوحو عبد الله الحسن، **الأنظمة السياسية المقارنة**، د، م، ن: الجامعة المفتوحة، 1997.

3- الجابري محمد عابد، **التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها حالة المغرب** عمان: ندوة منتدى الفكر العربي.

4- الغزالي حرب أسامة **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987.

5- الزيات عبد الحليم، **التنمية السياسية في دراسة علم الاجتماع السياسي**، ج1، الإسكندرية: دار المعرفة ،1985.

6-بوتومور، **الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وتقديم الدكتور محمد الجوهري ومحمد علي محمد والسيد محمد الحسني، والدكتورة علياء شكري، الإسكندرية مصر: دار المعرفة، 1988.

7-بلحاج صالح، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش ومخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، 2012.

8-- بوعوني الأزهر ، **الأنظمة السياسية** ، تونس : مركز النشر الجامعي ، 2002،

9- جابي ناصر، **الجزائر : الدولة و النخب** ، الجزائر ، منشورات الشهاب ، 2008.

10- كاظم حبيب ، **دراسات في الاقتصاد و المجتمع و حالة حقوق الإنسان في الدول المغاربية (تونس ، الجزائر ، المغرب)** ،برلين2000.

11-شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: دار هومة، ط4، 2002.

12- صاغور هشام، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية الواقع و الرهانات** ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية مصر ، 2014

13-طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

14-زايد مولود الطيب، **علم الاجتماع السياسي** ليبيا: دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى،2007.

15عارف نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي.

16-ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

17-ثروت مكي، **النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي تجربة مصر من 1952-1967**، القاهرة: عالم الكتب، نشر توزيع، طباعة، 2005.

ب –المجلات:

1- مسلم بابا عربي ، " المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد : 35 ، 2007.

2-عمار جفال، " مستويات تقدم المسار المغاربي "، **مجلة المغرب الموحد**، ع2، (جويلية 2009).

3-حسين توفيق إبراهيم، " التكنولوجيات والمعلومات وإشكالية الديمقراطية "، **مجلة منبر الحوار**، السنة التاسعة، العدد 134.

4-سعدي حيدرة،" دور الإرادة السياسية واستقلالية القضاء في ترسيخ حقوق الإنسان بالدول المغاربية (الجزائر أنموذجا) "، المجلة **الجزائرية للدراسات السياسية**، ع 5، جوان 2016

5-حسين علواج البيج،" التعاقب على السلطة في الوطن العربي"، بغداد، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد4 ،1998.

6 -وقازي عقبة،" المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات والتحديات "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.4 (ديسمبر 2015).

7–حدرباش لوهاب، " العوامل السياسية للثورات العربية "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع4، (ديسمبر 2015).

ب–المذكرات:

1–زكرياء بوروني ، **النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي –دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،في العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

2–بومدين طاشمة ،" **مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر (1988–1992)**" ، رسالة ماجستير للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : 2000–2001

3–عائشة عباش ، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر : 2007 / 2008).

4–رحاب عواطف، **دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية تركيا أنموذجا، مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر: 2014/ 2015).

5–سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط: (1995–2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تنظيم سياسي وعلاقات دولية، (جامعة تيزي وزو :2013)

6- – شليغم غنية، **التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة: تونس، الجزائر المغرب.** رسالة ماجستير العلوم السياسية تخصص التنظيم السياسي والإداري،

7–طاهر خاوة، **دور الأحزاب في التحديث و المشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: 2014)

2-المراجع باللغة الأجنبية :

1- Puppo Alberto, « Gaetano Mosca et la théorie de la classe politique : une pensée antidémocratique au service de la liberté ».revue française d'histoire des idée politiques ,2005/2,N 22,

2-Giovani busino, « Cahiers Vilerdo Pareto », revue européenne d'histoire des sciences sociales ,Genève ,librairie droz,1964,P.95

3- James birnham, « en France :l'import-export de la révolution . managériale après 1945 »,revenue française de la science politique

4- Madjid ben chikh , **Algérie : un système politique militarisé** , .paris : l'harmattan ,2003

5- Karima diréche , « **nation Algérienne ou nation musulmane ? une approche historique** » ,naqd ,2014/2 , horssérie 3

6- Abdelaziz houmad, Bouteflika :**homme de paix et digne fils .d'Algérie** ,paris :Edition publibook,2010

77- Rachid el houdai gui, « **l'Algérie et le Sahara occidental, esquise d'un jeu géopolitique à somme nulle** « ,dans :centre d'études internationales(éditeur),maroc-algérie :analyses croisées d'un voisinage hostile ,paris :éditions karthala,201

8-Lyes Laribi , **l'Algérie des généraux , Paris : Max Mil**

9- Addi lahouari, « **les parties politiques en algérie** « reveu de l'occident musulman et de la méditerranée, CRNS aix-en Provence.

10- William b .quandt ,**Berbers in the Algerian political elite** , .California : the RAND corporation , 1970

11- Rachid telemçani , « **le coup de force permanent en Algérie : armée , élection et islamisme** « , maghreb-mechrek , n'221, .(2014/3

karthala,201

12-Abdel kader zghal « **le concept de société civil et la transition vers le multipartismes** «Annuaire de l'Afrique du nord , paris c.n.r.s. , 1989

3-المواقع الإلكترونية :

1- سوسن زغلول السيد علي مصطفى ، " **دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2001-20016** " ، في 2017/ 03/ 04 34699/ http : // democratitac. de

- أحمد الداسر ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** enamaroc.exprimetoi.net/t30-topic (16/05/2017).

الفهرس :

الرقم	الموضوع
	مقدمة
01	الفصل الأول : الإطار النظري للنخبة و التنمية السياسية
02	مدخل تمهيدي
02	المبحث الأول مفهوم النخبة
02	أولا: التأصيل اللغوي والتاريخي للنخبة
02	1- التأصيل اللغوي
03	2- التأصيل التاريخي
03	ثانيا: التأصيل النظري لمفهوم النخبة
04	1/ الاتجاه النفسي
05	2/ الاتجاه التنظيمي عند موسكا ميشلز
05	3/ الاتجاه الاقتصادي الإداري
06	4/ الاتجاه النظامي: رايت ميلزبيرنهام
08	المبحث الثاني : أنواع النخب
09	أولا: النخبة العسكرية
09	ثانيا: نخبة المثقفين
10	ثالثا: النخبة البيرقراطية
11	رابعا : نخب المجتمع المدني
14	خامسا: الأحزاب السياسية
14	سادسا : نخبة رجالات الدين
15	المبحث الثالث : التنمية السياسية مفهومها و مقوماتها
16	أولا :مفهوم التنمية السياسية
16	أولا : مفهوم التنمية السياسية حسب رؤى و اجتهادات الباحثين

1/ التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية	16
2/ التنمية السياسية هي التحديث السياسي	16
3/ التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية	18
4/ التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية	18
5/ التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث التغيير المنتظم والاستقرار	18
6/التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع	19
7/ التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية	20
8/ التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية	20
9/ التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية	21
10/ التنمية السياسية هي أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل	21
ثانيا: المداخل المنهجية لنظرية التنمية السياسية	22
أولا : المدخل القانوني المؤسساتي	22
تانيا المدخل الماركسي	22
ثالثا : المدخل البنائي الوظيفي	23
ثانيا : مقومات التنمية السياسية	24
1/ المشاركة السياسية	24
2/ التعددية السياسية	25
3/ التداول السلمي على السلطة	25
4/ حماية واحترام حقوق الإنسان	26
الفصل الثاني : النخبة و التنمية السياسية في المغرب العربي	28
المبحث الأول : خصوصيات المغرب العربي	30
أولا : نشأة المغرب العربي	30
ثانيا : خصوصيات المغرب العربي	32
1/ الخصوصيات السياسية	32

2/ الخصوصيات الاقتصادية	32
3/ الخصوصيات الثقافية	33
المبحث الثاني : النخب في المغرب العربي	34
الجزائر	34
1/ النخب الحزبية	34
2/ النخبة العسكرية	36
3/ النخبة الدينية	37
4/ نخبة المجتمع المدني	38
ثانيا المغرب	40
1/ نخبة الملك والمؤسسة الملكية	40
2/ النخب الحزبية	41
3/ النخبة العسكرية	42
4/ النخب الدينية	43
5/ نخبة المجتمع المدني	44
ثالثا : النخب السياسية في تونس	47
1/ النخبة الحزبية	47
2/النخبة الدينية	47
3/ نخب المجتمع المدني	49
المبحث الثالث : واقع التنمية السياسية في المغرب العربي	50
أولا : الجزائر	50
1/ طبيعة البناء السياسي والمجتمعي	50
2/ مؤشر التجانس والتكامل السياسي والاجتماعي	50
3/ التعقيد المؤسساتي	50
4/ دور المجتمع المدني	51
5/ البعد الخارجي	51

المبحث الثاني : تونس	52
أولا : مظاهر التحديث السياسي في عهد الرئيس " الحبيب بورقيبة "	52
1/ المجال الثقافي	52
2/ الإصلاح الاقتصادي	53
3/ المجال السياسي	53
ثانيا : التحول الديمقراطي في عهد الرئيس " زين العابدين بن علي "	54
1-مبدأ التداول على السلطة شرعيا وسلميا	54
2-الفصل بين السلطات	55
3- مبدأ التعددية السياسية	55
4- مبدأ احترام حقوق وحريات الأفراد	55
ثالثا : المغرب	57
أولا : مرحلة بداية تشكيل الحكم في المملكة المغربية	57
ثانيا : مرحلة البناء الدستوري	57
ثالثا : مرحلة التوجه المحلي و الإصلاح الهيكلي للاقتصاد	58
رابعا : مرحلة العهد الجديد بعد 1992	58
الفصل الثالث: دور النخب في التنمية السياسية في المغرب العربي ، مقارنة بين الجزائر	61
المبحث الأول : علاقة النخبة بالنظام السياسي	63
المبحث الثاني : مقومات التنمية السياسية	68
أولا : من حيث المشاركة السياسية	69
1-1-الأحزاب	69
2-2-نخبة المجتمع المدني	70
1/ الأحزاب	70
2/ المجتمع المدني	70
ثانيا / حقوق الإنسان	70

المبحث الثالث : دور النخب في التكامل المغاربي	72
أولا : النخب الحاكمة	72
ثانيا : الأحزاب السياسية	72
ثالثا : نخبة المجتمع المدني	73
خلاصة الفصل الثالث	74